الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٩٣**

الجمعة، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد طومسون . . . . . (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تأبين سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا، يحزنني أن يكون من واجبي تأبين معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، الذي توفي في ٨ حزيران/يونيه. وبالنيابة عن الجمعية العامة، أرجو من ممثل نيكاراغوا أن ينقل تعازينا إلى حكومة وشعب نيكاراغوا، وإلى أسرة معالي السيد ديسكوتو بروكمان المكلومة.

ونحن بصدد تأبينه، أود أن أدلي ببيان موجز.

كان السيد ديسكوتو بروكمان دبلوماسيا وسياسيا وقائدا مجتمعيا وقسا معروفا كرس حياته للعدالة الاجتماعية والتقيد بالقانون الدولي ومساعدة الفقراء والمهمشين في عالمنا. وكان مناصرا قويا للسلام واللاعنف. وكوزير لخارجية نيكاراغوا، فقد أدى دورا رئيسيا في عمليات السلام المدني داخل أمريكا الوسطى، وكان يدعو بلا كلل من أجل الوحدة والمصالحة.

وفي نيكاراغوا، أدرك السيد ديسكوتو بروكمان قوة الدبلوماسية وكان مدافعا متحمسا عن تعددية الأطراف. وكرئيس للجمعية العامة خلال فترة من التحديات الهائلة، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية، فقد روج لهذه القاعة بوصفها منتدى رئيسيا للمناقشات العالمية، وقال:

”الجمعية العامة تمكن من إجراء الحوار الأساسي لتحديد الحلول لأكثر مشاكلنا إلحاحا، والأهم من ذلك، الاتفاق عليها“ (A/63/PV.16، صفحة ٦٧).

وقد أسس منظمات غير حكومية من أجل تمكين الفقراء في نيكاراغوا. وحشد المساعدات لضحايا الكوارث الطبيعية وعمل في هيئات المجتمع المدني المكرسة لحماية البيئة. وقبل سبع سنوات على اعتماد الجمعية العامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قال ديسكوتو بروكمان في هذه القاعة العظيمة:

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

”يجب أن نتحلى بالشجاعة الكافية لنتحدى الإجحاف الكبير القائم في العالم؛ وعلينا أن نتخذ خطوات لنزع فتيل القنابل الموقوتة في صميم جميع مجتمعاتنا تقريبا؛ ولئن كان القيام بذلك شيئا غير مستحب، إلا أنه يتطلب تضحيات منا جميعا. ويجب أن نعيد تنظيم أولوياتنا إذا أردنا الوفاء بوعود الأمن والرفاه التي ائتمنتنا البلايين من البشر على تحقيقها.“ (المرجع نفسه، الصفحة ٦٨)

ومن خلال تلك الكلمات، دعا السيد ديسكوتو بروكمان جميع الشعوب إلى اتباع هذا النهج، وإلى أن يصبحوا قادة ومدافعين عن الوصول إلى عالم أكثر عدالة.

وتظل رسالة الوحدة العالمية للسيد ديسكوتو بروكمان مهمة اليوم بقدر ما كانت إبان وجوده على الساحة الدولية. لقد ساهم إيمانه الراسخ بالروح البشرية، ودعم حقوق الإنسان واقتناعه بالمساواة بين الرجل والمرأة في الأمم كبيرها وصغيرها في تشكيل حياته. ومن المناسب، في هذه المناسبة الأليمة، أن نتذكر السيد ديسكوتو بروكمان بعباراته المؤثرة أمام الجمعية العامة. حيث قال:

”نحن جميعنا أخوة وأخوات، وإذا كنا نأمل في الخروج من هذه الفوضى الشنيعة التي تسببنا بها، يجب علينا أن نعامل بعضنا بعضا باحترام ومحبة.

”سمّوها رحمة. سمّوها أخوة وتآخي. سمّوها قيادة. سمّوها تضامنا. والفكرة هي نفسها في جميع أنحاء العالم. إننا مدينون لبعضنا البعض. إننا مدينون لأمنا الأرض، التي تصارع من أجل البقاء بسبب سوء استعمالنا.

إننا مدينون للأجيال القادمة. دعونا نوحد قوانا لضمان الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات معا، ونضع خلافاتنا التافهة جانبا. إننا نستطيع – بل يجب علينا – أن نحقق إنجازا في الأشهر القادمة.“ المرجع نفسه، الصفحة ٦٩.

وباسم الجمعية العامة، أود مرة أخرى أن أتقدم بخالص التعازي إلى أسرة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان وإلى حكومة وشعب نيكاراغوا.

والآن أرجو من الجمعية العامة الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على الأب الراحل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي، أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، للإدلاء ببيان بالنيابة عن الأمين العام.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإسبانية): أشارك أعضاء الجمعية العامة في الإشادة بالأب ميغيل ديسكوتو بروكمان. لقد اضطلع الأب ديسكوتو بدور هام جدا في تاريخ نيكاراغوا، وهو شخصية بارزة في أمريكا اللاتينية. لقد كرس حياته لخدمة مواطنيه ككاهن كاثوليكي وسياسي ودبلوماسي. إن إسهامه القيم، كوزير خارجية في نيكاراغوا، في عمليتي السلام كونتادورا وإسكيبولاس في إطار الجهود التي بذلها لتحقيق السلام في أمريكا الوسطى، إرث عظيم الأهمية.

وتقدر الأمم المتحدة الدور الهام الذي اضطلع به الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان بوصفه رئيسا للجمعية العامة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، حيث سلط الضوء على قضايا رئيسية، مثل التمويل من أجل التنمية. وسيُذكر الأب ديسكوتو كذلك بالتزامه بتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وبما بذله من جهود من أجل مكافحة الإرهاب والجوع في جميع أنحاء العالم. فقد ناضل بصمود من

أجل إصلاح الأمم المتحدة وساعد في التشديد على الدور المركزي والحاسم الأهمية للجمعية العامة.

وباسم الجمعية العامة، أود مرة أخرى أن أتقدم بخالص التعازي إلى أسرة الأب ميغيل ديسكوتو وإلى حكومة وشعب نيكاراغوا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد مصطفى (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، أتقدم بأحر التعازي إلى حكومة وشعب نيكاراغوا وإلى أسرة الراحل السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، الذي توفي في ٨ حزيران/يونيه.

اليوم، نحيي ذكرى رجل دين ترك بصماته على التاريخ الحديث لبلده ومنطقته. لقد اعتبر الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان الكهنوت ”رحلة من أجل قضية السلام والعدالة والكرامة لشعبه“. وقد جعل منه التزامه تجاه شعبه مؤيدا متحمسا للاهوتية التحرير، التي قادته إلى سلوك سبيل الكفاح المسلح كعضو في الساندنستا. وبعد الانتهاء من أعمال الدولة، عاد إلى الكنيسة في العام ٢٠١٤ لمواصلة الدعوة إلى كلمة الله، مؤمنا إيمانا قويا بأن اختياره كان صائبا.

وقد كرس حياته لمساعدة الفقراء وزيارة العديد من مناطق العالم لإثارة الأمل في مستقبل أفضل وإعطاء صوت لمن لا صوت لهم. وكرجل دولة خدم بلده لأكثر من ١٠ سنوات كوزير للخارجية، وقد اضطلع بدبلوماسية جمهورية نيكاراغوا إلى أقصى مدى، بالدفاع عنها بصلابة ونجاح كبير على الساحة الدولية. لقد كان جادا في عمله، ملتزما التزاما عميقا بمبادئ اللاعنف النشط وناشطا قويا في سبيل السلام والعدالة واحترام القانون الدولي.

وتشهد جوائزه وأوسمته العديدة على عيشه حياة ثرية وتستحق الإشادة. فقد فاز بجائزة لينين للسلام للعام ١٩٨٥-١٩٨٦؛ وبجائزة توماس ميرتون في العام ١٩٨٧؛ وبجائزة الكاردينال ميغيل أوباندو برافو في ٢٠٠٧ على عمله لتحقيق السلام؛ وبجائزة خوليو كورتاثار للسلام والديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ١٩٨٥؛ وبجائزة الفونسو كومين للسلام في برشلونة في عام ١٩٨٤.

وقد ناضل، كمدافع عن تعددية الأطراف، من أجل إصلاح منظمة دولية تخدم شعوب العالم. ولم يتخل على الإطلاق عن ذلك الحلم، بتجميع أفكاره في نشرة عممت على نطاق واسع، بعنوان ”تجديد دور الأمم المتحدة: مقترح – كيفية جعل الأمم المتحدة منظمة قادرة على التعامل بفعالية مع التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين التي تواجه أمنا الأرض والبشرية“. وما زال مقترحه صالحا إلى اليوم.

لقد كان مثالا يحتذى في الترويج لدور أكبر للجمعية العامة في تحقيق العدالة العالمية. وقد كان شجاعا ولم يتردد في انتقاد المظالم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ أول بيان أدلى به بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين (انظر A/63/PV.1). لقد ترك بصماته. تغمده الرب برحمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في هذه المناسبة الخاصة جدا والأليمة في ذات الوقت.

أعرب، بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وبالأصالة عن نفسي، عن أعمق مشاعر المواساة والتعازي القلبية لحكومة وشعب نيكاراغوا ولأسرة الفقيد على رحيل

معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

ترأس الأب ميغيل ديسكوتو الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد قاد الأب ميغيل ديسكوتو، خلال فترة رئاسته، مداولات الأمم المتحدة بشأن المسائل الأكثر أهمية المتمثلة في الجوع والتخفيف من حدة الفقر وتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي. كما إنه كان مدافعا قويا عن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، والتنوع الثقافي. وقد كان السلام والأمن الدوليان ونزع السلاح والإرهاب كذلك على رأس جدول أعماله. وقد أشيد على نطاق واسع بإسهامه في إصلاح الأمم المتحدة ودعمه الكامل للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

لقد كان الأب ميغيل ديسكوتو زعيما بارزا في بلده منذ وقت طويل. فقد شغل منصب وزير الخارجية في نيكاراغوا في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠.

وكان يؤمن بالحوار والتفاوض، وسيُذكَر دائما بجهوده الدؤوبة الرامية إلى بناء العلاقات مع البلدان الأخرى في المنطقة.

وكان الأب ميغيل قد نُصّب قسيسا في ١٩٦١، وفي عقد السبعينيات من القرن الماضي كان قد اقتنع بالاشتراكية ولاهوت التحرير، وكان شخصا لا تلين له قناة ومكافحا مع شعبه، وكان رجلا متدينا ومؤمنا بالرب والإنسانية. وستخلد ذكرى الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، وسيظل عزيزا محبوبا لما عُرف عنه من تفان وإخلاص وإسهام لمصلحة بلده ولشعوب العالم قاطبة. فلترقد روحه في سلام أبدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا، الذي سيتكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يحزنني بقدر ما يشرّفني أن أحيي صباح هذا اليوم – بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي – ذكرى أحد أبناء منطقتنا، معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان. وكان رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ ووزيرا سابقا لخارجية جمهورية نيكاراغوا من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠. وكان الأب ميغيل – قائدا سياسيا ورجل دولة محنكا وأحد قادة المجتمع المحلي، فضلا عن كونه قسا وناشطا اجتماعيا وثوريا.

وبفضل إلهام حياة وأعمال بعض الشخصيات مثل سيمون بوليفار والمهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ ودوروثي داي وليو تولستوي، كان الأب ديسكوتو من أقوى دعاة التعددية والوفاء بالالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، فضلا عن دعوته إلى مبادئ اللاعنف والتضامن والعدالة الاجتماعية. وقد كان مناضلا فذا لا يكل طوال حياته، كونه قسا ودبلوماسيا على حد سواء، إذ كان داعية لأكثر القضايا أهمية للبشرية، مثل السلام والأمن والتنمية ومكافحة الجوع والفقر.

وخلال رئاسته للجمعية العامة، طرح علينا كلمات حكيمة، بقوله إنه يجب على الإنسانية أن تستعيض عن الأنانية والنزعة الفردية بروح الأخوة والتآخي إن كان لنا جميعا أن نبقى على قيد الحياة. ويتسق هذا مع صميم شغفه بالتنظيم الاجتماعي الرامي إلى تمكين الفئات الأشد ضعفا في مجتمعاتنا، والتصدي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحا مثل الفقر وعدم المساواة والبطالة والأمراض وتغير المناخ والحروب.

وحين كان على رأس الجمعية العامة وفي مواجهة المهمة الهائلة المتمثلة في استجابة المنظمة للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، كان قد ذكّرنا بالدور الحاسم للأمم المتحدة. فقد كان على اقتناع بقدرة منظمتنا على الاستجابة للأزمة بطريقة فاعلة بواسطة منظومة لجانها الإقليمية ووكالاتها وصناديقها وبرامجها

المتخصصة، فضلا عن وضع حلول عملية لهذه المشاكل ذات النطاق والبعد العالميين. وكثيرا ما ناشدنا الأب ديسكوتو بأنه يجب علينا ألا ننسى أبدا أن الحلول العالمية للتحديات الاقتصادية الاجتماعية السياسية تتطلب التضامن والمشاركة الكاملة من جميع الدول الأعضاء.

وإذ نشيد في هذه المناسبة بحياة وجهود الأب ديسكوتو، تعرب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تضامنها وتعازيها لأسرة الأب ديسكوتو وإلى حكومة وشعب نيكاراغوا خلال هذا الوقت العصيب المحلل بمشاعر الحزن الوطني العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد بوفن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناسبة الحزينة بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

لقد علمنا ببالغ الحزن بوفاة معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، الرئيس السابق للجمعية العامة، وسنذكره بعمله الرائع وإسهامه الثر. وكان قد نُصِّب قسا من مبشري مارينول في أوائل الستينيات، وقد كرس معظم حياته لمساعدة الفقراء والمحرومين.

وأثناء توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين، كان قد التزم بوجه خاص بالوفاء بالخطة الإنمائية للأمم المتحدة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لدى افتتاح الدورة، نظّم بالتعاون مع الأمين العام، اجتماعا رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بغرض التعجيل بإحراز تقدم يساعد على تحسين أوضاع الفئات الأشد فقرا في العالم.

وشغل الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان منصب وزير الخارجية في نيكاراغوا لما يزيد على ١٠ سنوات من عام ١٩٧٩ –١٩٩٠، ثم واصل مؤخرا خدمة بلده بصفة مستشار الرئيس للشؤون الخارجية.

ونعرب عن خالص تعازينا إلى حكومة نيكاراغوا، ولأسرة وأصدقاء الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان. وسنصلي لأجلهم في هذه الأوقات الصعبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثّل الاتحاد الروسي الذي سيتكلّم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): لقد علمنا ببالغ الحزن بوفاة معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أن أعرب بالنيابة عن أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية عن تعازينا الحارة وأسفنا الصادق إلى أسرته وأقاربه وأصدقائه، فضلا عن شعب وحكومة نيكاراغوا.

لقد كان السيد بروكمان صديقا وزميلا للكثيرين في هذه القاعة، فقد عمل بإخلاص في خدمة بلده ضمن آخرين، بصفته وزير الخارجية على مدى ١٢ عاما.

ولطالما كان السيد بروكمان مؤيدا قويا للسلام والعدل، وكان عميق الاحترام لمبادئ تعددية الأطراف. ووصف رئاسته للجمعية العامة بأنها من أكثر السنوات اضطرابا لأنها صادفت فترة شهدت انكماشا ماليا عالميا وركودا اقتصاديا هائلا. وقد جعل من أولوياته التصدي لمشاكل ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى الجوع والفقر وتغير المناخ. وشملت أولوياته الأخرى مكافحة الإرهاب ونزع السلاح وتعزيز التنوع الثقافي وحقوق المرأة والطفل وحماية التنوع البيولوجي.

ولم يكن السيد بروكمان يخشى التعبير عن آرائه الحقيقية والشجاعة في بعض الأحيان، وقد أثبت عزمه على التغيير والإصلاح. ويجوز لنا أن نذكر أيضا تفانيه في تنشيط الأمم المتحدة وإصلاحها. وكان يدعو إلى التضامن ويؤمن إيمانا صادقا

بأن باستطاعة الأمم المتحدة أن يكون لها دور لا غنى عنه في الجهود التي تبذلها البشرية لأجل الصمود في مواجهة الأزمات. وهو لم يدخر جهدا لتحقيق التقدم في ذلك المجال. وكان يريد للأمم المتحدة أن تصبح أكثر مصداقية وجدارة بالثقة.

وأود أن أعرب عن احترامنا وإعجابنا مرة أخرى بهذا الرجل الذي عمل في حياته قسا ودبلوماسيا على حد سواء. وستبقى ذكرى كفاءته المهنية الرفيعة وتفانيه خالدة إلى الأبد. فليرقد في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أرجو أن تتقبلوا شكرنا العميق على تنظيم هذا التأبين الخاص اليوم للقس الثوري المتميز، الأب ميغيل دي إيسكوتو بروكمان، الذي ندعوه بحق عميد الكرامة في نيكاراغوا، ومن هذا المنطلق، المدافع عن كرامة شعوب الأمريكتين والعالم، فضلاً عن كونه الرئيس الأسبق للجمعية العامة.

في حزيران/يونيه، نعت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية ورئاسة جمهورية نيكاراغوا ببالغ الأسى والحزن الأب ميغيل الذي رحل بصورة غير متوقعة عن هذا العالم. لقد كان رفيقنا في جهودنا لتحقيق تطلعات شعبنا وأحلامه، وها هو قد رحل إلى ذلك العالم حيث، بالنسبة لنا نحن المسيحيين، يكون في حضرة يسوع المسيح، مُخلّص العالم.

إن السيد ميغيل دي إسكوتو بروكمان، الذي كان عضواً في الجبهة الساندينية، وناشطاً ومفكّراً وإعلاميا ولاهوتياً وشخصية فريدة لبلدنا ولثورتنا، قد عاش من أجل الضعفاء وكان يمشي، مع فقراء العالم، على دروب استعادة الكرامة وحقوق الناس بإيمان لا يتزحزح بالعدالة الاجتماعية. ذلك الإيمان هو الذي يعبئنا نحن المسيحيين والثوار على حد سواء للاستمرار في تغيير هذا العالم. إن عالماً أفضل، عالما من الحب، هو أمر ممكن وملح وضروري. كان هذا شعار ميغيل، الكاهن والمبشّر والمستشار فوق العادة، والرفيق والوطني والمواطن النيكاراغوي الذي اضطلع على نحو تام، بنعمة الله، حتى دقائقه الأخيرة، بالالتزام بالنضال، بلا كلل ودون وجل ولا ازدواجية، من أجل العالم ومن أجل نيكاراغوا، اللذين نحبهما وعلينا جميعا أن نجعل منهما مكاناً أفضل.

لقد كان، كما هو الغيث، باذرا للحياة في شيلي، حيث كان يمارس تعاليم الإنجيل جنباً إلى جنب مع أسر المساكين والفقراء. وقد فعل الشيء ذاته في نيكاراغوا أيضاً، في أوقات الحزن والمآسي. وعندما هزّ بلدنا زلزال عام ١٩٧٢، حضر ميغيل إلى هناك من فوره، ناشراً الأمل وبالتالي كان يبثّ الحياة. لقد نشر مُثُل ومبادئ العدالة المسيحية. وقد قام بذلك في الولايات المتحدة بصفته عضواً في تنظيم مارينول. وقد سافر إلى المناطق الفقيرة في قارات مختلفة، ولا سيما في أفريقيا. تلاقت أفكار ميغيل هناك مع قادة البلدان النامية، البلدان التي تكافح من أجل الاستقلال وضد الاستعمار. ويشمل ذلك جوليوس نيريري، ذلك القائد الأفريقي العظيم ذي الجذور المسيحية.

وتلاقت أفكاره مع أفكار القادة من مختلف القارات، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، وتلاقت أفكار القساوسة ورجال الدين والعامة والمفكرين مع أفكاره. وكان هناك تلاق في الآراء بين ميغيل والرجال والنساء الذين كانوا ولا يزالون يكافحون من أجل السلم على كوكبنا. وقد قدّم كل ما راكم من ثروة ثقافية من أجل النضال، حيث ربط نيكاراغوا بشكل أوثق مع شعوب العالم، وحسّن كفاحها من أجل السلام في وجه العدوان الذي عانى منه شعبنا.

ومع عودة الحكومة في عام ٢٠٠٧، دعمت نيكاراغوا ترشيح ميغيل رئيساً للجمعية العامة، حيث تلقى التأييد الفوري

من جميع البلدان النامية، التي عرفته وعرفت أفكاره ومبادئه وممارساته حق المعرفة. ومنحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين فوراً دعمها الكامل له.

وفي الأمم المتحدة، بات من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى إجراء إصلاح عميق وإعادة تشكيل، بحيث تتمتع جميع البلدان، في ظل هذه الظروف الجديدة، بنفس الحقوق وتكون على قدم المساواة، مما يسمح لنا فعلاً بتحقيق السلام الذي تتوق إليه شعوبنا بشدة. لقد نبّه ميغيل إلى ذلك بقوة كبيرة واقتناع شديد. إن شهادته وأفكاره واقتراحاته مكتوبة ومصحوبة بالممارسة. وحتى لحظته الأخيرة، كان ميغيل مقتنعاً بأن هذه معركة علينا أن نواصل خوضها.

وكمؤمن ومدافع بحق عن القانون الدولي والمساواة بين الدول وتعددية الأطراف ومجموعة الـ ١٩٣، كما كان الأب ميغيل يسمّيها، فقد كان مدافعاً لا يلين عن سيادة شعوبنا، ولا سيما الدفاع عن البلدان الصغيرة في مواجهة البلدان القوية، من باب العدالة واحترام القانون الدولي، واحترام هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما احترام محكمة العدل الدولية. آمن ميغيل إيماناً راسخاً بالدور الأساسي الذي تضطلع به المحكمة في تحقيق السلام والتسوية السلمية للمنازعات. وقد أتاحت هذه الفكرة لنيكاراغوا الحصول على أكبر انتصار لها في الميدان الدولي خلال أوقات صعبة وعصيبة من تاريخها.

سيظلّ ميغيل معنا. ولن تخبو أفكاره ولا نوره نتيجة لوفاته. وسيظل يدعمنا في المعركة اليومية التي سنواصل خوضها من أجل العدالة والحرية والسيادة والسلام لشعوبنا. ولهذا السبب جسّدنا تلك المبادئ التي ناضل من أجلها في دستورنا تلك المبادئ المسيحية والاشتراكية ومبدأ التضامن، التي أتاحت لنا بناء السلام والاستقرار في بلدنا. إن إسهامه بوصفه قساً ثورياً قد وفى بالولاية المسيحية في البحث عن التضامن القائم على المساواة، كما أنه كان يتسق مع جهوده لمكافحة الأنانية البشرية والظلم الاجتماعي، حتى في سنواته الأخيرة التي دافع خلالها، بصفته رئيس الجمعية العامة، عن المبادئ العالمية للسيادة وحق تقرير المصير للشعوب.

وكان لفلسطين دائماً مكانة خاصة في قلب الأب ميغيل. فقد شعر بألم ومعاناة الشعب الفلسطيني وكأنها آلامه ومعاناته. كان السلام في الشرق الأوسط دائماً في أفكاره وصلواته، وكان يتوق لرؤية اليهود والعرب يعيشون في سلام ووئام.

تلك كانت شخصية ميغيل ومواقفه، وهذا هو الإرث الذي يتركه لنا – أن نواجه كل التحديات بالإيمان. ومن الإيمان تأتي القوة والتصميم والقدرة على الاستمرار. وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، نواصل بالأمل والثقة، ونحن نحقق انتصارا تلو انتصار، خطوة خطوة. ليس رحيله وداعاً. فسيكون معنا إلى الأبد. نعرف أنه يخوض معنا معارك اليوم وكذلك معارك الغد. وسيكون دوماً دليلنا في بناء نيكاراغوا يعمها الرخاء حيث تسود المساواة والعدالة الاجتماعية والتحالف والحوار وتوافق الآراء. وسيظل دائماً مع شعوب العالم في كفاحها من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا تأبين الرئيس الراحل للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/71/991)

مذكرة شفوية موجهة من البعثة الدائمة لميانمار (A/71/992)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/71/991، عينت الجمعية العامة المفتش رجب السقيري

من الأردن، لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وقدم السيد السقيري في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧، استقالته إلى رئيس وحدة التفتيش المشتركة، على أساس اتفاق بين اليابان والأردن، يتنحى بموجبه السيد السقيري من منصبه كمفتش في وحدة التفتيش المشتركة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأن تسمي اليابان مرشحا للفترة المتبقية من مدة ولايته، كما ورد من رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في المذكرة الشفوية الواردة في الوثيقة A/71/992.

بموجب الفقرة ٥ من المادة ٤ من النظام الأساسي، قام رئيس الوحدة بإخطار الأمين العام بالمنصب الشاغر. ونتيجة للاستقالة، ينبغي للجمعية العامة، تعيين عضو لملء الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة.

كما هو مبين أيضا في الوثيقة A/71/991، ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، على رئيس الجمعية العامة أن يجري مشاورات مع الدول الأعضاء لوضع قائمة بأسماء البلدان – في هذه الحالة، بلد واحد – يطلب منه اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة. وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أود أن أبلغ الجمعية بالمعلومات الواردة من رئيس مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأن المجموعة أيدت اليابان في اقتراح مرشح لشغل الشاغر من بين دول آسيا والمحيط الهادئ. ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣، من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فسيُطلب من اليابان تقديم مرشح وسيرته الذاتية التي تتضمن مؤهلات المرشح ذات الصلة بالمهام التي سيكلف بها مستقبلا.

أود أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقاً للقرار ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوافر لدى المرشحين الخبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة المورد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد و/أو الأداء البرنامجي، بالإضافة إلى المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

بعد إجراء المشاورات الواجبة المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سأقدم للجمعية اسم المرشح لتعيينه.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، التي تنص على ما يلي:

يشغل المفتش المعين محل مفتش آخر لم تنته مدته، منصبه طيلة ما تبقى من تلك المدة، بشرط ألا تكون هذه الفترة أقل من ثلاث سنوات. وبخلاف ذلك، يتم تعيينه لمدة كاملة''.

وفي هذه الحالة، فإن ما تبقى من مدة عضوية السيد السقيري هو أقل من ثلاث سنوات. ولذلك، من المفروض أن تستمر مدة ولاية الشخص الذي سيعين محل السيد السقيري، لفترة كاملة تمتد لخمس سنوات. غير أن رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ قد أوضح في مذكرته الشفوية الواردة في الوثيقة A/71/992 بأنه يتعين تسمية الشخص الذي سيحل محل السيد السقيري، فقط للفترة المتبقية من مدة ولاية السيد السقيري، أي من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، ورغم الفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام الأساسي، قد ترغب الجمعية في النظر في اتخاذ قرار بشأن عضوية الشخص الذي سيحل محل السيد السقيري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تبدأ فترة عضوية الشخص الذي سيحل محل السيد السقيري، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/71/858)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذا الأسبوع، شهد العالم مرة أخرى وقوع هجمات إرهابية مروعة، استهدفت هذه المرة المشردين داخليا في نيجيريا، وسوقا مزدحمة في باكستان، وموظفي خدمة مدنية متجهين إلى عملهم في أفغانستان. وأدت هذه الهجمات الجبانة إلى مقتل المئات من الأبرياء وتدمير حياة الآلاف من البشر. إنها تذكير مأساوي لنا بحجم التحدي الذي نواجهه في كفاحنا ضد الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. دعونا لا نستسلم للفكرة القائلة بأن هذه مجرد إحصاءات أو أنه لا يوجد أي نوع من التبرير لهذا الانحراف في السلوك البشري. ويدين كل منهج فلسفي أو ديني سليم، وكل فكر خاص بحقوق الإنسان ومبادئها، والقوانين والعلوم والثقافة، والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

انطلاقا من روح التوافق تلك، وتفهم الطابع الملح للمسألة، أنشأت الجمعية العامة في الشهر الماضي. مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب باتخاذها القرار ٢٩١/٧١. وشكلت هذه المبادرة التي قدمها الأمين العام غوتيريش، خطوة هامة في اتجاه تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف المصحوب بالعنف، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومنذ ذلك الحين، تم تعيين السفير فلاديمير إيفانوفيتش فرونكوف، رئيسا للمكتب الجديد لمكافحة الإرهاب. أهنئه على تعيينه، وأنا واثق من أنه سيحظى بدعمنا وتعاوننا الكاملين، لكي يضطلع بدوره الحيوي.

إن جلسة اليوم تشكل خطوة هامة في جهودنا الرامية إلى السعي إلى التنفيذ الناجح للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف. وبوسعنا من خلال تبادل المعارف وزيادة التعاون الدولي، تمكين الجهود العالمية من اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة. من خلال تعزيز الشراكات القائمة وإقامة صلات جديدة بين جميع الأطراف المعنية، سنتمكن من مقاومة انتشار الكراهية والتعصب اللذين يغذيان التطرف المصحوب بالعنف. كذلك بالتنفيذ الدقيق للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن خلال الثقل الكامل لمنظومة الأمم المتحدة، سنتمكن من تخليص العالم من الإرهاب. ولنفعل كل ذلك، تكريما لذكرى أعداد لا تحصى من الضحايا الأبرياء للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. فليتغمدهم الله جميعا برحمته، ولعلى وعسى أن نقضي بسرعة على هذه الآفة التاريخية.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

في ١٥ حزيران/يونيه، رحبت بلداننا الثلاثة باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٩١/٧١ الذي أنشأ مكتب مكافحة الإرهاب الجديد، واستحدث وظيفة وكيل للأمين العام.

ويسرنا أن نرى أن الأمين العام عمل بسرعة للبدء بتنفيذ هذا القرار الهام، ونتطلع إلى العمل مع وكيل الأمين العام فورونكوف.

إننا ننظر إلى هذه التحسينات على هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بوصفها إسهاما في تحقيق الهدف العام للأمين العام والمتمثل في تحسين تركيز جهود الأمم المتحدة على المنع. يجب أن يضمن المكتب الجديد التنفيذ المتوازن لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك منع التطرف العنيف. علينا العمل معا أكثر من ذي قبل على منع ومواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، وكفالة أن تعاوننا يشمل طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب والمرأة والقطاع الخاص.

لقد تطور التهديد الذي يشكله الإرهاب منذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ بموجب القرار ٢٨٨/٦٠. يجب أن تتكيف استجابتنا لتعكس الصورة المتغيرة. إذ نرى أن هناك حاجة إلى إعادة التوازن في عملنا الجماعي لمكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك عمل الأمم المتحدة، من أجل كفالة تعزيز الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف والمتعلق بتعزيز حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. إن اتخاذ القرار ٢٩١/٧١ خطوة هامة إلى الأمام، لكنه لا يعني أننا انتهينا من كل العمل الشاق.

بوصفنا دولا أعضاء وجهات مانحة لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، نود أن نرى زيادة في الاتساق والتبسيط في تقييم مبادرات بناء قدرات مختلف وكالات المنظمة للتقليل من الازدواجية والتأكد من أن كل وكالة من الوكالات تركز على مجالات قوتها النسبية. وينبغي أن يشمل ذلك الوسائل اللازمة للتنسيق الفعال والمنتظم بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ستواصل أستراليا وكندا ونيوزيلندا الدعوة إلى تلك التحسينات، وتتطلع إلى المشاركة البناءة في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في الصيف المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة مزدريا (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): نكرر شكرنا لكم، السيد الرئيس، على تيسير اتخاذ القرار ٢٩١/٧١ في ١٥ حزيران/يونيه. كذلك نهنئ السفير فلاديمير فورونكوف على تعيينه حديثا وكيلا للأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب. ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد له دعمنا الكامل له في مهمته الجديدة.

لقد أسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في هذه العملية بطريقة بناءة وموضوعية جدا، ونحن سعداء جدا لكوننا باتخاذنا القرار، قد حققنا خطوة مؤسسية هامة. إن إنشاء المكتب الجديد هو بالفعل خطوة أولى ضرورية صوب تحسين دور الأمم المتحدة وما له من أثر في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

نرحب بتكليف بوكيل الأمين العام الجديد ومكتبه لمكافحة الإرهاب لمهمة منع التطرف العنيف كجزء أساسي من مسؤوليتهما عن التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة على النحو المنصوص عليه في تقرير الأمين العام (A/71/858). ويتفق ذلك أيضا مع مجمل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وهي خطة يؤيدها بالكامل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

لقد أيدنا بقوة اقتراح الأمين العام بإنشاء المكتب الجديد الذي يرأسه وكيل للأمين عام والذي سيوفر القيادة الاستراتيجية، ويشارك في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة على المستوى الرفيع، ويكفل الأخذ في الحسبان الدوافع الشاملة للإرهاب والتطرف العنيف في أعمال المنظمة. إن وضع خطة لمكافحة الإرهاب ونهج متسق لمنع التطرف العنيف إلى جانب سياسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تلك التي تنطوي على حقوق الإنسان والتنمية، ستكون أمور أساسية لنجاحها في هذا المجال. كما أن اتباع نهج شامل يستلزم أيضا مشاركة الشباب والنساء

والمجتمعات المحلية وضحايا الإرهاب في تنفيذ تلك السياسات. إننا على ثقة بأن وكيل الأمين العام فورونكوف سيكون على قدر تلك التوقعات.

لا حاجة إلى التشديد على أهمية زيادة التنسيق الفعال والكفء داخل منظومة الأمم المتحدة ككل وبين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات الدولية. وفي إطار ولايات الكيانات القائمة، علينا زيادة الروابط وتعزيز روح التعاون المنهجي، وتقييم ورصد أثر أعمال الأمم المتحدة في المستقبل.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يريدون أمما متحدة قوية وكفؤة يمكنها أن تقود الجهود العالمية لمنع التطرف العنيف وخطتها لمكافحة الإرهاب، مع اتباع نهج متوازن بين الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ولتحقيق ذلك، فإننا ملتزمون بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا ومع وكيل الأمين العام فورونكوف.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم لنناقش استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. من المقلق للغاية أن هذا الموضوع يزداد أهمية وإلحاحا في كل عام. فخلال السنة الماضية، شهدنا الإرهاب يضرب جميع أنحاء العالم. من المملكة المتحدة إلى فرنسا، ومن مصر إلى نيجيريا، يسعى الإرهابيون إلى الإضرار بكل الذين يقدرون قيمة الحياة.

للأسف، فإن بلدي، إسرائيل، ليس غريبا على الإرهاب. فقبل أسبوع واحد فقط، وقع هجوم إرهابي مروع آخر. لقد قُتل ثلاثة أعضاء من أسرة سالومون طعنا حتى الموت في منزلهم، بينما اختبأ أطفالهم خوفا من القتل. ولم يكن ذلك الهجوم الإرهابي العنيف حدثا منعزلا. فالإرهاب لا يرتكب في فراغ. إن هدفنا هو إلحاق الهزيمة بالإرهاب. لذلك السبب يجب أن نفهم حقا ما يدفع الإرهابيين لارتكاب أفعالهم. فلا يمكننا أن نسمح بتضليلنا بروايات كاذبة وبمحاولات لتضليل المجتمع الدولي.

يحاول خصومنا إلقاء اللوم في هجوم الأسبوع الماضي على تغيير مفترض في الوضع الراهن في جبل الهيكل. وخرج الزعماء الفلسطينيون إلى الشوارع، وخرجت علينا موجات البث الإذاعي ووسائط التواصل الاجتماعي، بادعاء مفاده أن أماكنهم الدينية تتعرض للهجوم. هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. فقد أعلنت إسرائيل مرارا وتكرارا التزامها بالحفاظ على الوضع الراهن في جبل الهيكل، وإسرائيل ملتزمة بالمحافظة عليه على ذلك النحو، أي مفتوح وآمن ومأمون لجميع المصلين والزوار.

لتهدئة التوتر، قمنا حتى بتعديل إجراءاتنا الأمنية في القدس كتعبير عن حسن النوايا. ولكن كيف كان رد القيادة الفلسطينية؟ اتسم بدعوات متزايدة إلى العنف. فهي دائما لديها ذريعة أخرى للإرهاب. وهي دائما تسعى إلى إيجاد العذر لما لا يمكن أن يوجد له عذر. والعذر، في الوقت الحالي، هو جبل الهيكل. وفي الماضي، كان إعادة توحيد القدس. وقبل ذلك، كان إنشاء دولة إسرائيل في حد ذاته.

الصواب هو أن السبب الحقيقي للإرهاب في المجتمع الفلسطيني نفس السبب في كل أنحاء العالم. إنه نزع الشرعية عن الآخر. إنه رفض أتباع الأديان الأخرى والجنسيات الأخرى وتمجيد العنف الطائش ضد الضحايا الأبرياء كشكل مشروع من أشكال التعبير. عندما يتم تعليم الأطفال في المدارس في غزة كراهية اليهود وعندما يتم تعليم الشباب في مساجد باريس ازدراء المجتمعات الحرة، تصبح الرحلة إلى التطرف قصيرة جدا. لقد أضحى الإرهاب اليوم حِرفة. إنه عالمي الطابع؛ وممول تمويلا جيدا؛ ويتوسع كل يوم. ويجب علينا أن نعمل يدا واحدة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة تلك الحِرفة. الخطرة. لذلك نرحب بإنشاء الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب الجديد كوسيلة ضرورية لتحقيق تلك الغاية.

نهنئ السفير فورونكوف على تعيينه مؤخرا لقيادة المكتب، ونأمل أن يكون ذلك بمثابة خطوة هامة نحو إقامة منبر مشترك للتعاون بشأن هذه المسألة الحيوية.

ونأمل أن يساعد ذلك في تحويل الأمم المتحدة إلى جهة فاعلة رئيسية في التغلب على الإرهاب. ونود أيضا أن نشكر المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد جان بول لابورد، على العمل الهام الذي أداه خلال السنوات الأربع الماضية. ونعرب عن تقديرنا لحسن تعاوننا معه ومكتبه.

ومن المتوقع أن يطول أمد الكفاح ضد الإرهاب، بل إننا ما نزال في بداية ذلك الكفاح في واقع الأمر. فالإرهابيون يستغلون تقدم العلم والتكنولوجيا ذاته الذي نستخدمه يوميا لأجل مكافحة الإرهاب. وما أسهل أن يتواصل الإرهابيون المتقاربون فكريا عبر شبكة الإنترنت. فهم يتواصلون مع المتطرفين في غرف الدردشة الإلكترونية، ويقرأون الدعاية الإرهابية المعدّة لهم خصيصا، ويطالعون موادا تحرضهم على القتل ولا يكلفهم العثور عليها سوى استخدام صفحة البحث على محرك غوغل. ولكي يصبح المرء إرهابيا خطيرا اليوم، فإنه لا حاجة له إلا الحصول على أحد الهواتف الذكية والاتصال اللاسلكي بالإنترنت.

وفي حين يتعين علينا التركيز على مكافحة الإرهاب عند حدوثه، يجب علينا أيضا فهم الدوافع الحقيقية لهذه الجماعات، وهو ما يكتسي أهمية بالنسبة لنا جميعا. وكثيرا ما نرد الإرهاب إلى أسباب الفقر أو البطالة، غير أن ذلك ليس سوى ادعاء ساذج. والحقيقة هي أن المهنيين من الدول المتقدمة النمو ومن جميع التخصصات ما انفكوا ينضمون إلى الجماعات الإرهابية بصورة منتظمة أيضا. وسافر طلاب الدراسات العليا من بعض أفضل الجامعات في العالم الغربي إلى الشرق الأوسط بغرض الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فالطبقة الاجتماعية الاقتصادية ليست هي السبب وراء الإرهاب، بل إن ذيوع تمجيد الإرهاب على نطاق واسع هو الذي يزيد من تهديد الإرهاب العالمي.

وقد تعلمت إسرائيل هذا الدرس بأقسى الطرق. فنحن لا نتصدى لنزعة التطرف الخطير فحسب، بل نواجه صنعة التحريض الرسمي على التطرف برعاية القادة الفلسطينيين أنفسهم. فما برح السيد عباس يشجع الدعوات المستمرة إلى الإرهاب ضد إسرائيل، وتنفق السلطة الفلسطينية ٣٠٠ دولارا مليون دولار سنويا على المدفوعات للإرهابيين.

وبالقرب منا أيضا هناك حركة حماس وحزب الله، وكلاهما وكيلان إيرانيان قاتلان. وفي الوقت ذاته يواصل حزب الله إعادة تسليح مقاتليه في جنوب لبنان في انتهاك مستمر لقرارات مجلس الأمن. وما تزال حماس تستغل سكان غزة وهي تواصل حفر أنفاقها الإرهابية وتهريب الصواريخ على أمل شن الهجمات على مواطنينا. ولا يمكننا التظاهر بالاعتقاد بأنه يمكن أن تسمى تلك الجماعات منظمات سياسية أو حركات مقاومة. كلا، إذ يجب علينا أن نسميها كما هي حقا – إنها جماعات متطرفة عنيفة أو إرهابية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل الشيء نفسه. فهؤلاء إرهابيون لا غير، هكذا بكل بساطة ووضوح.

وإن كنا نريد مكافحة الإرهاب، فإنه يجب علينا أن نعالج المسائل الحقيقية ذات الصلة بهذا التهديد. وتشكل الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بداية جيدة لذلك، غير أنها تغفل عن التحريض، وتستبعد ثقافة الكراهية وتغفل تمجيد الإرهاب من قبل القادة السياسيين. وهذه هي الدوافع الرئيسية المحركة للإرهاب.

فالإرهابيون لا يأبهون اليوم للحدود التي لم تعد تعني شيئا في نظرهم. ومن رأيهم أيضا أن الاتفاقات الدولية لم توضع إلا لهدمها وتخطيها. وليس بوسع أولئك الذين يؤمنون منا بقيم الحرية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية النأي بأنفسهم من

هذا الكفاح. فقد حان الوقت الآن لأن نقف معا صفا واحدا للدفاع عن قيمنا المشتركة، وقد آن الأوان للوقوف ضد قوى الكراهية والعنف، وحان الوقت للوقوف معا ورد الصاع صاعين كي يتسنى لنا الفوز بهذه المعركة.

السيد الشناوي (مصر): أود في البداية، أن أقدّم إلى السيد فلاديمير فرونكوف تهنئة مصر على اختياره لمنصب وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مؤكدا على أن مصر ووفدها الدائم في نيويورك سوف يقدمان للسيد فرونكوف كل الدعم اللازم له في أدائه لمهام منصبه.

لقد كانت مصر من أكثر الداعمين والمؤيدين لإنشاء منصب وكيل الأمين العام لتولي مهمة تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك إيمانا منها بأن تحسين التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب هو أمر ضروري لمواصلة تحسين أداء الأمم المتحدة في هذا المجال، خاصة وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل المظلة العالمية التي تُبذل في إطارها جهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وقد رسّخ من موقفنا بضرورة إنشاء المنصب عضويتنا في مجلس الأمن ورئاسة مصر للجنة مكافحة الإرهاب حيث تزايد يقيننا بأن إنشاء المنصب هو ضرورة ملحة لا غنى عنها.

يود وفد مصر في هذه المناسبة الإشارة إلى عدد من النقاط التي نرى ضرورة أخذها في الاعتبار من جانب مكتب مكافحة الإرهاب.

أولا، في البداية نود الإشارة إلى نقطة هامة ندرك تمام الإدراك أن مكتب مكافحة الإرهاب – تحت قيادة السيد فرونكوف – سوف يحترمها إلى أبعد الحدود، وهي ضرورة احترام المكتب لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة بأي شكل من الأشكال، وأن تكون المساعدات الفنية التي سوف يقدمها المكتب بناء على موافقة الدول المعنية وطلبها.

ثانيا، عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة أو شعوب. ثالثا، أهمية التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بركائزها الأربع. رابعا، إن من الأهمية بمكان النظر في تعزيز التنسيق بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بتسهيل تقديم المساعدات الفنية ذات الصلة بالتقييمات التي تقوم بها المديرية التنفيذية للدول المختلفة.

خامسا، في ذات السياق نرى ضرورة قيام مكتب مكافحة الإرهاب باتباع نهج قطري وذلك إلى جانب النهج الموضوعي الذي يتم اتباعه الآن. فكما يعلم الجميع فإن مكتب مكافحة الإرهاب يركز على مواضيع معينة مثل موضوع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يتم في إطارها تنفيذ مشاريع بناء القدرات في عدد من الدول المختلفة، إلا أن النهج الذي ترغب مصر في قيام مكتب مكافحة الإرهاب باتباعه كذلك هو التركيز على دول بعينها تحتاج إلى دعم في مجال مكافحة الإرهاب، بحيث يتم في هذه الدول تنفيذ مشاريع بناء وتعزيز القدرات في النواحي المرتبطة بمكافحة الإرهاب، والتي تعتبر أولوية لهذه الدول وهو الأمر الذي سوف يسهّل من عملية تقييم مدى نجاح الأمم المتحدة في تحقيق أثر ملموس على الأرض من عدمه في مجال مكافحة الإرهاب.

سادسا، أهمية تعزيز التعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية المختلفة، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى ذلك، نرى ضرورة قيام المكتب بالتنسيق مع أي تجمع للدول معني بمكافحة الإرهاب، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

سابعا، أهمية تفكير مكتب مكافحة الإرهاب في سبل غير تقليدية لحشد الموارد المالية اللازمة وتوسيع قاعدة المانحين، وذلك لضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع ذات الصلة. ونرى

في ذلك الخصوص أن اتباع النهج القطري سوف يساعد على توسيع قاعدة المانحين أخذا في الاعتبار أن دولا قد تتشجع على تقديم مساهمات من خلال الأمم المتحدة إذا كانت على دراية مسبقة بأن تلك المساهمات سوف توجه إلى تمويل مشاريع بناء القدرات في دول معينة. وفي هذا الصدد نرى أنه من الأهمية بمكان أن يقوم مكتب مكافحة الإرهاب بدور تنسيقي بين المانحين والدول المختلفة التي تحتاج إلى الموارد المالية لتنفيذ مشاريع لبناء وتعزيز القدرات بها في مجال مكافحة الإرهاب.

أخيرا، نرى أهمية أن يعطي مكتب مكافحة الإرهاب اهتماما خاصا بموضوع مكافحة الخطاب الإرهاب وأيديولوجيات الإرهاب، والاشتراك في تنفيذ الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي والتعاون في ذلك الصدد مع المؤسسات المختلفة التي قد تكون لها إسهامات إيجابية في هذا الخصوص.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشيد الولايات المتحدة بالجهود الأخيرة الرامية إلى تبسيط وتركيز عمل الأمم المتحدة الرامي إلى مساعدة البلدان على مكافحة الإرهاب. وستنهض هذه الإصلاحات الأخيرة بجهودنا المشتركة الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة، على وجه الخصوص، إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن يرفع المكتب من سويّة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع الحد من الازدواجية بين هيئات الأمم المتحدة الـ ٣٨ التي تقوم فعلاً بمكافحة الإرهاب. وينبغي له أن يُمكّن هذه الهيئات من تحسين توجيه وتنفيذ برامجها، فضلاً عن مساعدتنا جميعاً على نحو أفضل في تحديد التهديدات الإرهابية الناشئة والتصدي لها.

نرحب بوكيل الأمين العام فورونكوف ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لجهوده. على الرغم من مضي أكثر من عشر سنوات على الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ما زالت في وضع جيد. ومن الضروري، مع ذلك، أن يضمن مكتب مكافحة الإرهاب تنفيذا متوازنا للاستراتيجية بجميع ركائزها الأربع. وقد شددت الجمعية العامة على أهمية هذا النهج عندما أنشأت المكتب الجديد، ونتوقع منه الوفاء بهذه التوقعات.

على سبيل المثال، أظهرت الخبرة أنه لا يمكن هزيمة الإرهابيين من خلال التدابير الأمنية وحدها. ولمكافحة هذه الآفة، علينا كذلك منع التطرف العنيف ومكافحة الإيديولوجيات الإرهابية العنيفة. وتحتل الأمم المتحدة موقعاً فريداً للقيام بذلك. ولذلك ينبغي لأي نهج متوازن لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أن يُدرج منع التطرف العنيف.

نعتقد على وجه الخصوص، أنه يتعين على المكتب أن يعطي أولوية قصوى لإدماج خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف في عمله. إنها تدعو إلى اعتماد نهج شامل لمنع التطرف العنيف والذي سيدعم تدابير مكافحة الإرهاب القائمة على الأمن. وستقوم بذلك عن طريق تعزيز التدابير الوقائية للتصدي المباشر للأسباب والعواقب الكامنة وراء التطرف المصحوب بالعنف. ويجدر بالأمم المتحدة أن تجعل منع التطرف العنيف من الأولويات، ويمكن لمكتب مكافحة الإرهاب أن يساعد على تحقيق ذلك.

أما إشراك المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب فمجال آخر يمكن أن تكون الأمم المتحدة فعالة فيه بالتنسيق القوي من جانب المكتب الجديد. إن للشباب والمجموعات النسائية المحلية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام جميعاً دورا أساسيا. ويمكن لهذه المجموعات أن تبني الثقة على أرض الواقع، وينبغي أن تكون في صميم جهود الأمم المتحدة لمنع التطرف والعنف. ونشجع مكتب مكافحة الإرهاب على إدماج منظمات المجتمع المدني الراسخة محلياً في عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حيثما كان ذلك ممكناً.

نعلم أيضاً أن احترام حقوق الإنسان عنصر أساسي في المكافحة الفعالة للإرهاب. وتبين البحوث أن الدعم المحلي للإرهاب يزداد عندما تكون أساليب مكافحة الإرهاب خرقا وتنتهك حقوق الإنسان. ولهذا السبب، أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مراراً أهمية احترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب. لذا نشجع مكتب مكافحة الإرهاب على المساعدة في تعزيز احترام حقوق الإنسان بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر الاستراتيجية الناجحة لمكافحة الإرهاب.

في الختام، تهنئ الولايات المتحدة الأمين العام غوتيريش على هذه الخطوة الأولى البالغة الأهمية في إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونرحب بدعم الجمعية العامة لهذا الإصلاح ونأمل في أن يساعد نجاح مكتب مكافحة الإرهاب على جعله نموذجاً يحتذى به في الإصلاح الهيكلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

السيدة برداوي (تونس) (تكلمت بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، التي لا تتيح لنا تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضاً التعقيب على الإجراءات المنفذة وخاصة تقييم التحديات التي يتعين مواجهتها.

إن الإرهاب آفة عالمية لا تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً على القيم الأساسية للأمم المتحدة، ومن هنا تأتي إدانتنا القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه التي دائماً ما تكون إجرامية وغير مسوغة.

في عام ٢٠٠٦، اتخذت الجمعية العامة خطوة تاريخية باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد طُوّرت الاستراتيجية منذ ذلك الحين، لا سيما في الآونة الأخيرة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفقاً للقرار ٢٩١/٧١ الصادر في ١٥ حزيران/يونيه. ومن الواضح تماماً أن إنشاء المكتب الجديد يجسّد أهمية تعزيز التنسيق والاتساق وتطوير التعاون الفعال في إطار الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب بفعالية.

ونود أيضاً أن نثني على تصميم الأمين العام على جعل إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أولوية في أعمال الجمعية العامة.

ولذلك يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين وكيل الأمين العام السيد فلاديمير فورونكوف ليرأس مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ بموجب القرار ٢٩١/٧١ الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونعتقد أن مؤهلات السيد فورونكوف وقيادته سوف تفيان تماماً بتوقعات استجابة فعالة ومنسّقة تستهدف مكافحة الإرهاب بمزيد من الفعالية وزيادة تحسين منع جميع أنواع التطرف العنيف من خلال نهج متكامل ومتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

لقد عانى بلدي من آفة الإرهاب. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن من الأهمية بمكان كفالة أن يعرف الإرهابيون أن المجتمع الدولي ليس معبّأ وحسب، بل أيضاً عازماً على وضع حد للإرهاب من خلال زيادة التعاون الدولي والإقليمي. وفي هذا الصدد، انضمت تونس إلى العديد من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالتهديدات الإرهابية والقضاء على مصادر تمويل الجماعات الإرهابية بتصديقها على ١٤ من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. لقد صدقت تونس على جميع الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومنها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته.

أما على الصعيد الوطني، فقد أقر بلدي في عام ٢٠١٥ قانوناً بشأن مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. ويجرّم هذا

القانون أي عمل من أعمال دعم الإرهاب أو التحريض أو التدريب عليه أو التجنيد له أو تبريره، وكذلك جميع محاولات تمويل الأنشطة الإرهابية أو التواطؤ في تلك المحاولات، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف والإرهاب، تشمل الركائز الأربع بالغة الأهمية، وهي الوقاية والحماية والمقاضاة والتصدي، وكانت نقطة الانطلاق لعمل وطني متسق ومنسّق في الكفاح ضد الإرهاب.

يؤكد وفد بلدي مجدداً استعداده للعمل بنشاط وتعاون وثيق مع المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب بغية زيادة الجهود والمبادرات الرامية إلى بناء قدرات الدول الأعضاء في التصدي لهذه الآفة ومواصلة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): كما أشرتم، سيدي الرئيس عندما بدأنا النظر في هذا البند، أبرزت الأحداث التي تتكشف حولنا كل يوم، أن الإرهاب لا يزال يشكل أكثر التحديات انتشارا وخطورة على الأمن الدولي. حتى ونحن نكافح ضد الأساليب التقليدية التي تستخدمها المنظمات الإرهابية للتأثير في روحنا الجماعية، فإننا نواجه تهديدات متزايدة التعقيد، ظهرت مع تطور التكنولوجيا وبروز عالم مترابط.

وما الإرهاب النووي والإرهاب الإشعاعي والإرهاب الإلكتروني سوى بعض المصطلحات التي نستخدمها الآن للإشارة إلى تلك التهديدات المروعة التي ظهرت، مع تطوير الجهات من غير الدول لأيديولوجيتها وتكييف استراتيجياتها لترسيخ جذورها العميقة واستكشاف سبل مختلفة لتهديد السكان الأبرياء في الدول القائمة. ولذلك، يجب أن تشكل بلورة استجابة عالمية شاملة أولوياتنا. إن الإرهاب هو أحد الشواغل العالمية التي تتطلب اهتماما عالميا وتعاونا عالميا.

لقد تفاوض المجتمع الدولي بشأن أكثر من عشرة صكوك لمكافحة الإرهاب كمعايير مرجعية لقياس مدى التزام دولة ما بشأن هذه المسألة. ويظهر اعتماد ومواصلة استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التزام الدول المتواصل بالتعامل مع هذا الخطر بشكل جماعي. وعلى الرغم من جهودنا المستمرة، تحتاج القوانين ذات الصلة إلى تحديث مستمر في عالم من التهديدات المتطورة. ولذلك، نود أن نشدد على أهمية إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في أسرع وقت ممكن بما يعكس التزامنا الثابت المشترك بالتعاون في مكافحة الإرهاب.

إن قائمة القيود التي نواجه بشكل جماعي في التعامل مع التهديدات التي يشكلها الإرهابيون طويلة جدا وواضحة بما لا يستدعي ذكرها برمتها. ولا يزال الابتكار والتكامل جانبين من أوجه القصور الرئيسية في جهودنا كدول منفردة وجماعيا أيضا كأمم متحدة. وقد تسبب ذلك في قلق شديد في أوقات حرجة. وبينما نتناول أوجه قصورنا، يتعين علينا دراسة ما نتبع من نهج على نحو أمين. وهناك مسائل هامة اليوم معروضة على المجتمع الدولي تتطلب الإجابة عليها. أين يتوجه الإرهابيون المحتملون للحصول على التدريب؟ وكيف يحصلون على التمويل؟ وما الذي نفعله من أجل تعطيل النظم الإيكولوجية التي تعزز المنظمات الإرهابية الناشئة؟ وهل نعرف الأجوبة، ومع ذلك نصرف نظرنا عنها؟ ومما يثير القلق كذلك اختلاف مواجهتنا للإرهاب من أماكن جغرافية إلى أخرى. في جنوب آسيا، نلاحظ تأثر جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بالإجهاد جراء الحرب الطويلة في أفغانستان.

وبينما نواجه تلك التهديدات، يجب علينا مقاومة إغراء تحقيق السلام المنفرد لأنفسنا، من خلال إبرام اتفاقات توجه الإرهابيين إلى أماكن أخرى. نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا لإقناع الدول بالامتناع عن استخدام الإرهاب كأداة في ألاعيب الأمم. وفي حين تفكر الجهات من غير الدول، مثل الإرهابيين

تفكيرا عالميا، لا نفكر نحن ممثلو الدول للأسف، إلا على الصعيد الوطني.

وتعد الأخطار المترتبة على التمييز بين الإرهابيين، أخيار وأشرار، أو من بلدي أو من بلدك، معروفة جيدا. يشكل الإرهاب تهديدا دوليا ينبغي ألا يسمح له بأن يخدم استراتيجية وطنية. علينا أن نتجاوز الإثناء عن رعاية الدول للإرهاب واتخاذ الخطوة التالية لبناء آليات تعاونية فعالة بين الدول لمكافحته. ولكي ينجح التعاون، يتعين تعزيز المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة لتتعامل مع جوهر هذه التهديدات. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ القرار ٢٩١/٧١ وتعيين فرونكوف وكيلا للأمين العام.

ونأمل أن يشجع إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب النهج القائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها عند التصدي لآفة الإرهاب. ومن الممكن أن تبدو بعض جوانب هذه النهج مفرطة في الطموح بالنظر إلى التنازع على النفوذ الشائع في هذه المنتديات. ومع ذلك، ينبغي ألا نخدع أنفسنا. ولدينا، باعتراف الجميع، رحلة طويلة قادمة. لكن مستقبلنا سيتم تحديده من خلال الخطوات التي سنتخذها خلال تلك الرحلة. وإذا تراخينا، فلن نلوم سوى أنفسنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بأن ممثل الاتحاد الروسي في جلسة اليوم هو الممثل الدائم الجديد، ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي سيخاطب فيها الجمعية العامة، أود أن أرحب به، وأؤكد له أن زملاءه في الجمعية العامة، يتطلعون إلى العمل معه لما فيه مصلحة الأمم المتحدة. وإنني أرحب به.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): في حين أن هذه ليست المرة الأولى التي أحضر فيها اجتماعا للجمعية العامة فهي أول مرة أحضر فيها بصفتي ممثلا دائما، وأعتقد أنه سيكون رمزيا للغاية، إدلائي ببياني الأول، بعد أن قدمت وثائق تفويضي إلى الأمين العام في وقت سابق من هذا الصباح، أمام الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في منظمتنا.

(تكلم بالروسية)

إن مكافحة الإرهاب هي مسألة ذات أولوية في جدول الأعمال الدولي اليوم. وللأسف، لم يتوقف حدوثها أبدا. لم يتوقف بلدنا عن الدعوة إلى زيادة التعاون من أجل مكافحة هذا الشر وزيادة فعالية القيام بذلك. ويجب بلا شك أن تقوم الأمم المتحدة بالدور التنسيقي الرئيسي في هذا العمل.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب صك مهم وشامل لمعالجة العديد من الجوانب المعاصرة للتهديد الإرهابي. ويضع تنفيذ الاستراتيجية أهمية أساسية على وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب، وكانت روسيا من بين أوائل من قاموا بذلك. ومنذ اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦، أنشأنا نظاما أمنيا جديدا تماما لمكافحة الإرهاب، وفي تلك السنوات الـ ١١، تقلص التهديد الإرهابي في الاتحاد الروسي بقدر كبير. وفي الوقت نفسه، لا يزال مواطنونا يواجهون أشكاله اللاإنسانية المروعة، ومن الأمثلة عليها، قتل السيد أندريه كارلوف، سفيرنا لدى تركيا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي نيسان /أبريل من هذا العام، قتل أحد الإرهابيين في محطة قطار سانت بطرسبورغ ١٥ شخصا، وجرح العشرات. وسلطت تلك الأحداث الضوء مرة أخرى على حقيقة أنه على الجميع العمل اليوم بشكل جماعي لمكافحة التهديد الإرهابي، لأنه ما من أحد منا في مأمن منه.

لقد أيد وفد بلدي اعتماد القرار ٢٩١/٧١ في شهر حزيران/يونيه، الذي ينص على إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن نتوقع أيضا أن تؤدي الإصلاحات

الشاملة التي سيقوم بها الأمين العام إلى تحقيق نتائج هامة فيما يتعلق بتحسين الأساس القانوني لمكافحة الإرهاب وتقديم الدعم التقني المحدد الهدف للبلدان التي تحتاجه. ونحن ممتنون للأمين العام والأمانة العامة على الطريقة البناءة والشفافة التي جرى بها وضع الإطار لهذه الإصلاحات وعلى استعدادهما أخذ آراء الدول المهتمة بعين الاعتبار.

ونحن نرحب بالقرار الأخير المتعلق بتعيين الدبلوماسي الروسي البارز السيد فلاديمير فرونكوف، وكيلا للأمين العام ورئيسا لمكتب مكافحة الإرهاب. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن خبرته ودرايته الواسعة النطاق والمتعددة الجوانب بمنظومة الأمم المتحدة، ومن عمله للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة، بما في ذلك في فيينا، ستمكن من بذل جهود فعالة في هذا المجال، ونتطلع إلى التعاون المثمر مع هذا الكيان الجديد.

ويجب التصدي للإرهاب مع التقيد التام بقواعد القانون الدولي، بما في ذلك احترام السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك التنفيذ المتسق والعالمي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

من الضروري أن نكفل التنفيذ الفعال لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية، وأن ندمج الجوانب العسكرية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان في لأنشطة مكافحة الإرهاب في الجهود النظمية الواسعة النطاق الرامية إلى القضاء على الظروف التي تفضي إلى الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، تشمل المهام الأكثر أهمية اليوم مكافحة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهاب وانتشار أيديولوجيته، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. وللأسف فإن بعض المفاهيم المتناقضة التي وضعت أصر في الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف أسفرت عن عقبات حالت دون استخلاص قيمة مضافة حقيقية منها. ويجب أن نأخذ ذلك في الاعتبار في أنشطة المنع في المستقبل.

أود أن أشدد مرة أخرى على أن نجاح إصلاحات الأمين العام لا يعتمد فقط على التغييرات المؤسسية داخل الأمم المتحدة؛ بل إن الإرادة السياسية واستعداد الدول لمكافحة الإرهاب يكتسيان أهمية أساسية. إن بلدي مصمم على القيام بذلك.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، نشكر الأمين العام على تقريره (A/71/858) ونشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة.

ونهنئ السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف تهنئة حارة على توليه قيادة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. نحن نرى أن وجوده، بصفته وكيلا للأمين العام، في المكتب الذي أنشئ مؤخرا من شأنه أن يحسن هياكل المنظمة لمكافحة الإرهاب، بضمان قدر أكبر من التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب في المنظومة كلها.

تكرر نيكاراغوا إدانتها الشديدة جدا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، الذي كان شعبنا وحكومتنا ضحية له في الماضي. وينبغي ألا يسمح للدول والأفراد بتمويل الإرهاب تحت أي ظرف من الظروف. ويحض وفدنا على بذل الجهود لمكافحة التمويل غير المشروع للإرهاب، وعلى العمل يدا واحدة لتحقيق تلك الغاية.

لا يمكن ولا يجب ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ولا ينبغي استخدام تلك الصلات لتبرير للإرهاب.

هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به في هذا المجال، ونحن نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى صياغة اتفاقية بشأن الإرهاب، ونحض جميع الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة. ونعيد تأكيد

رغبتنا في الإسهام قدر استطاعتنا في ضمان أن تصبح هذه الاتفاقية حقيقة واقعة.

إن بلدنا ملتزم تماما بتنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. من هذا المنطلق، اضطلعنا بدور نشط في استعراض الجمعية العامة الخامس للاستراتيجية الذي يعقد كل سنتين. يجب على الدول أن تنفذ الاستراتيجية على النحو المناسب بطريقة شفافة وشاملة.

إن الأمن المدني والبشري أحد مكامن قوة نيكاراغوا الرئيسية. ومسألة في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتحسين نوعية الحياة والهدوء والتعايش السلمي والتنمية الكاملة للفرد. وقد وضعت نيكاراغوا مجموعة من البرامج والسياسات المحددة لمكافحة آفات عصرنا، بما في ذلك الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، من بين أمور أخرى. ما تزال تلك السياسات ناجحة، وأحد جوانب استراتيجيتنا يتمثل في العمل بصورة مشتركة مع السكان. والتعاون الناجح نتيجة ذلك يضع نيكاراغوا في مصاف البلدان الأكثر أمنا في المنطقة، وبمنأى عن الجريمة المنظمة.

نتقاسم تلك السياسات مع شركائنا وجيراننا في أمريكا الوسطى وغيرها من البلدان الحليفة لمكافحة الجريمة المنظمة وجعل أمريكا الوسطى منطقة سلام. لقد قطعت نيكاراغوا التزاما صادقا تجاه وطننا والمجتمع الدولي بمواصلة تعزيز الاستقرار والطمأنينة والأمن والسلام بوصفها من الشروط الأساسية للتنمية. وسنواصل بذل قصارى جهدنا إعمال مثلنا الوطنية وحريتنا، الإرث الذي تركه لنا الجنرال ساندينو.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يعبر وفد بلدي مجددا عن دعمه لمعالي الأمين العام ولتوصياته في مجال تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب، باعتباره يشكل اليوم الخطر الأول الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويعرقل خطط التنمية والتطوير على الأصعدة الوطنية ويعطل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن الجمهورية العربية السورية لديها كل الثقة ب أن تعيين السفير فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف في منصب وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خطوة هامة في طريق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبلدي مؤمن بأن السيد فورونكوف سيسعى إلى إعلاء مبادئ الميثاق وقواعد العمل في المنظمة الدولية، ولا سيما ما يتعلق بالمساواة في السيادة والحقوق بين الدول الأعضاء، وفي رفض المعايير المزدوجة والنأي بالنفس عن الضغوط والاعتبارات والاستقطابات السياسية، وفوق ذلك كله الالتزام بأركان استراتيجية الأمم المتحدة وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

اسمحوا لي، في هذا السياق، أن أبدي الملاحظات التالية التي يراها بلدي، سورية، ضرورية وحتمية لنجاح جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

إن بلدي يؤمن بأن الاستقلالية والفاعلية الحقيقيتين لمكتب مكافحة الإرهاب، تتطلبان إبعاده عن الضغوط السياسية ومحاولات الاستقطاب المالي التي تمارسها حكومات بعض الدول الأعضاء بغرض تحقيق مصالح وخطط خاصة تتعارض مع تحقيق الأهداف المنوطة بالمكتب الجديد. لذلك فإن وفد بلدي مستمر في تحفظه المطلق على الفقرة ا الثالثة من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١ ويؤكد تصميمه على السعي لإعادة النظر في هذه الفقرة عند إجراء الاستعراض الدوري لتنفيذ القرار، لكونها تشكل سابقة خطيرة غير مبررة تمنح حكومة دولة بعينها – وأقصد السعودية – وضعا وامتيازات خاصة في إطار عمل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

كذلك تؤمن حكومة بلدي بضرورة إيلاء الأهمية اللازمة لمسألة الجدية والشفافية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما يشمل الاستعراض الشامل لعمل وتقارير مختلف المديريات وفرق العمل والهيئات العاملة في مجال مكافحة الإرهاب وضمان وضعها توصيات واستنتاجات واقعية ومحددة بعيدة عن الإغراق في أمور فنية، وكذلك في تنظيم مسألة تنوع وتشعب الاختصاصات والمديريات وفرق العمل العاملة في هذا المجال، بما يؤدي إلى ضبط النفقات غير المبررة وغير المجدية.

إن بلدي، سورية، لديه تجربة مريرة في مواجهة الإرهاب المفروض عليه منذ سبع سنين حتى الآن، وتدفعها إلى الإيمان بأن المسؤولية الأساسية عن فشل المجتمع الدولي حتى اليوم في التصدي للإرهاب وللمجموعات الإرهابية المسلحة التي اجتاحت سورية، تعود إلى عدم التزام عدد من حكومات الدول الأعضاء بتطبيق الاستراتيجية العالمية وخرقها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وإلى تهاون الدول الأعضاء الأخرى في مساءلة تلك الحكومات الراعية للإرهاب.

إن الأمثلة كثيرة في هذا المجال، ويكفي أن نلقي الضوء على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لندرك خطورة الدور الذي لعبته المراكز الدينية المنتشرة في جميع أنحاء العالم والتي تنفق عليها حكومات دول أعضاء، في مقدمتها السعودية وقطر، مئات الملايين من الدولارات كي تعمل هذه المراكز ومن تحت ذريعة الدعوة الدينية على نشر الفكر الوهابي المتطرف والترويج لكراهية الآخرين والدعوة إلى الموت والدمار والتخريب، والسعي إلى بث الفرقة والخلافات الدينية والطائفية، هذا إلى جانب تورط هذه المراكز الدينية المنتشرة في كل مكان من العالم في تجنيد آلاف الشباب والرجال والعائلات والنساء وإرسالهم كمقاتلين إرهابيين أجانب إلى سوريا للقتال في صفوف تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما.

لقد دأبت حكومة بلادي سوريا منذ الأشهر الأولى للأزمة فيها على إبلاغ مجلس الأمن، وبالأدلة، عن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر بعض دول الجوار إلى سوريا، ولا سيما عبر تركيا، ولكن المجتمع الدولي استغرق ثلاث سنوات حتى يدرك خطورة هذه المسألة ويحاول التصدي لها. ولكن بأي طريقة؟ إن البعض في الأمم المتحدة يحاول اليوم التعامل مع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من منظور محدود يتعلق بمسألة خطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى البلاد التي جاءوا منها، أي أن مضمون الرسالة واضح، وهو بكل بساطة أن حكومات الدول التي دعمت الإرهاب في سوريا كانت تعتبر دماء السوريين رخيصة، وكانت ترى أن حضارة آلاف السنين في سوريا لا قيمة لها، وأن حاضر ومستقبل ودماء بلد بأكمله هو لعبة سياسية يمكن المغامرة بها. أما الخط الأحمر اليوم فهو أن يعود هؤلاء الإرهابيون من حيث أتوا، لينشروا إرهابهم في أوروبا وفي كل أنحاء العالم، وليرتد السحر على صاحبه.

ولكن وللأسف فإن من سيدفع الثمن من جديد هم الأبرياء في كل مكان: في لندن ومانشستر، وبروكسل، في باريس، في نيس، ونيويورك وبوسطن – دون أن تمتلك حكومات الدول التي دعمت الإرهاب الشجاعة لتعترف بأخطاء سياساتها المتمثلة في التهاون مع الإرهاب الذي اجتاح سوريا والعراق، وفي التحالف مع حكومات التطرف والإرهاب في دول إقليمية معروفة ومعلومة بعينها.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد بهاتاري (نيبال).

واليوم، يكفي أن نتابع جميعا ما نشهده في بعض وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت من تحريض على الإرهاب والعنف والكراهية وتجنيد للإرهابيين وتوجيه للتعليمات إلى خلايا نائمة منتشرة في جميع أنحاء العالم.

ويكفي أن نتابع ذلك كي نطالب ونسائل حكومات دول بعينها عن تساهلها مع هذه الظواهر الخطيرة تحت ذريعة حق الإنسان في التعبير وحق الإنسان في التواصل ولو كان ذلك على حساب حق البشرية جمعاء في أن تعيش في أمن وسلام.

كما تكفي مراجعة ما تملكه التنظيمات الإرهابية من أموال ومصادر تمويل ودعم مالي، لكي نطالب حكومات بعض الدول بالالتزام بقطع وتجفيف مصادر التمويل لهذه التنظيمات الإرهابية التي تأتي من دعم مالي مباشر، أو تأتي من دعم مالي غير مباشر نتيجة تورط بعض الحكومات في تعاملات مصرفية وصفقات تجارية غير شرعية بالنفط والغاز والآثار السورية والعراقية مع الجماعات الإرهابية، ولا سيما داعش وجبهة النصرة.

أخيرا، إن السعي وراء إجابات شفافة وجادة على هذه القضايا، سيثبت أن الأمم المتحدة أمام تحد كبير ومسؤولية بالغة الدقة والحساسية للتصدي لخطر الإرهاب وويلاته التي تهدد كل بقعة من عالمنا هذا.

السيدة ساماراسينغ (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على تنظيم جلسة اليوم وينوه مع التقدير إلى تقرير الأمين العام (A/71/858).

ونرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بصورة متوازنة. ونهنئ السفير فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام ورئيس مكتب مكافحة الإرهاب، ونحن واثقون من أن بوسعه تعزيز مجمل نهج الأمم المتحدة الذي تسعى إلى تضمينه الكيانات الـ٣٨ التابعة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في ولايتها بما يحقق التنسيق والاتساق فيما بينها.

وتتطلع سري لانكا إلى العمل عن كثب مع المكتب، وستبذل قصارى جهدها للتعاون معه في أداء مهامه الأساسية. ونرحب أيضا بتركيز المكتب على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات. وفي ذلك الصدد، حظيت سري لانكا في الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٦ و٢٠١٧ باستضافتها ثلاث حلقات عمل إقليمية معنية بالمكافحة الفعالة للإرهاب، تولت تنظيمها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وكانت قد خصصت للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة في الدول الأعضاء في منطقة جنوب آسيا .

ولا ريب أن أي هجوم إرهابي يستهدفنا جميعا، وبالتالي يتعين علينا جميعا إبداء روح التضامن ووحدة الهدف في مكافحته. وفي ذلك السياق تكتسي الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة بوصفها نداء لحشد القوى والعمل. وبالرغم من أننا قد أحرزنا تقدما في تنفيذها منذ عام ٢٠٠٦، إلا أننا واجهنا تحديات عديدة نتيجة لتغير مظاهر الإرهاب والتطرف العنيف، ليس أقله بسبب ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب وتسارع التقدم التكنولوجي وسهولة اختراق الحدود والحراك الهائل للأشخاص الفارين من العنف.

يجب علينا أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للركيزة الرابعة من ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب – وهي ضمان مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون في جهودنا العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي حين يسعى الإرهابيون إلى نزع إنسانيتنا، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يذعن إلى خروجهم عن القانون، وألا يتخلى أبدا عن إنسانيتنا المشتركة التي تجمعنا معا وتمنحنا القوة في كفاحنا ضد الإرهاب.

وفي أنحاء كثيرة من العالم يستهدف التطرف العنيف المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة، إلى جانب الأقليات والأطفال والنساء والفتيات. وبالتالي، فإن من الضروري أن نتعاون على نحو استباقي مع تلك الكيانات المعنية بالأقليات والأطفال

والنساء والفتيات، فضلا عن إشراكها في منظومة الأمم المتحدة. وفي حين يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لمنع إساءة أوضاع اللاجئين وملتمسي اللجوء واستغلالهم للأغراض الإرهابية، فإنه لا ينبغي لنا إغلاق حدود بلداننا أو نصد عنهم خشية الفشل في حماية الفقراء والضعفاء والمستضعفين والمهمشين بيننا. ويجب علينا في جميع الأوقات – في سياق هذا العمل الجماعي الرامي لمكافحة الإرهاب – أن نواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعلينا أيضا أن نسلم بأن اللبنات اللازمة لوضع إطار معياري لتعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات تكمن سلفا في الجهود التي تضطلع بها الجمعية العامة، وعلى وجه التحديد في جهود اللجنة المخصصة لموضوع الإرهاب الدولي التي أسفرت بالفعل عن اعتماد ١٤ اتفاقية قطاعية بشأن قمع الإرهاب. وبالرغم من أن اللجنة المخصصة تحظى بدعم معظم الدول الأعضاء وأنها مكلفة من قبل الجمعية العامة بوضع إطار قانوني شامل لسد الثغرات المحتملة في الاتفاقيات القطاعية القائمة المتعلقة بالإرهاب، إلا أن هناك عجزا مؤسفا عن حشد الإرادة السياسية اللازمة لكسر حالة الجمود الراهنة المحيطة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

من الجدير في هذا الوقت التذكير بأن الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي كان أحد العناصر الرئيسية لخطة العمل الرامية إلى مكافحة الإرهاب في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد حان الوقت لكي تحشد جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لإبرام الاتفاقية الشاملة حتى يتمكن المجتمع الدولي من إرسال إشارة قوية تعبر عن إرادته الجماعية في مكافحة الإرهاب والمساهمة في التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ترحب سري لانكا بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ودعمها لها وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذها.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ وفد إندونيسيا أيما سرور المشاركة في هذه الجلسة التي تنهض بعملية إصلاح هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

إن إندونيسيا دولة لديها خبرة مباشرة في المعاناة التي يوقعها الإرهابيون. وهو السبب الذي يحمل بلدي دائماً على أن يأخذ هذه المسألة على محمل الجد وهي كثيراً ما تكون في طليعة مداولاته وجهوده الرامية إلى احتواء هذا الخطر والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، ننضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بتقرير الأمين العام (A/71/858)، المعنون ”قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“ والذي صدر استجابة للفقرة ٧٠ من القرار ٢٩١/٧٠ الصادر في الأول من تموز/يوليه ٢٠١٦.

نتشاطر الرأي القائل بأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المقترحة في التقرير ستعزز التآزر فيما بين الدول الأعضاء وستتمخض عن آثار أكبر بكثير على الإرهاب في جميع أنحاء العالم. لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً ليس للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً للتنمية والتقدم الاجتماعي. لقد ساور إندونيسيا قلق دائم بأن العناصر الأساسية في استجابتها لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يجب أن تشمل التنسيق والاتساق والرصد والتقييم الأنجع على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية ولضمان التنفيذ السلس والمتسق، قمنا دائما بالحض على على إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وإعادة تنشيطه وإرشاده مع كامل اليقين والإدراك بأن الإرهاب والتطرف العنيف هما مجرد حالة إنسانية تتبلور.

نعتقد أنه إذا أراد المجتمع الدولي إحراز تقدم كاف ومستدام في مجال مكافحة الإرهاب، لا بد له من أن يمضي باقتناع مؤداه

أن خطر الإرهاب لا يمت بصلة إلى أي دين أو جنسية أو حضارة أو عرق بعينها ولا يتشاطر مع أي منها أسبابه الجذرية. أما في إندونيسيا، فنحن بصدد اعتماد مزيج من نهجين، قاسٍ ولين، في درء خطر الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وفي النهج اللين، نركز على مكافحة تغذية نزعة التطرف وتحقيق المستوى الأمثل للدور الذي يضطلع به الزعماء الدينيين والنساء والشباب في ذلك، مع أجهزة الحكم المحلي والقادة المحليون والمنظمات غير الحكومية وعلماء النفس وعلماء الاجتماع. وفي الوقت نفسه، لا نزال نرى في اتباع نهج قاس محور تركيز حاسم على تعزيز نظامنا لإنفاذ القانون وزيادة الوعي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

لذلك يشيد وفدي بنبرة ومضمون وجوهر النهج المقترح في التقرير قيد النظر. ونتفق مع عناصر التنسيق والاتساق التي تهدف إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب، كما يرد وصفه، سيرأسه وكيل للأمين العام يكون مسؤولاً أمام الأمين العام، هو تعبير قوي يلبّي الطموح والجهود المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويهدف لتعزيز التنسيق والاتساق اللذين سعت الدول الأعضاء إليهما طيلة سنوات عديدة.

في ذلك الصدد، يجب علينا التصدي للتحدي الذي تمثله الأشكال الجديدة لنزعة التطرف والتشدّد، بما في ذلك استخدام الإرهابيين لوسائط التواصل الاجتماعي لنشر رسالتهم المفعمة بالكراهية والخوف، فضلاً عن مشكلتي فرادى الإرهابيين وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونرى أنه لا بد لنا من النظر في نشر حملة عالمية لمكافحة التطرف العنيف وفي الكيفية التي يمكن بها للجهات الفاعلة غير الرسمية، من قبيل الزعماء الدينيين والنساء والشباب، أن تساعد بشكل فعال في سياق مكافحة الإرهاب. ويجب أن نكون ابتكاريين في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال استخدام النهج اللين المتمثل في منع تغذية نزعة التطرّف والتشدد.

أخيراً، يأمل وفد بلدي من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تحديد أولويات دعم بناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تقاسم المعلومات، مما يمكنها من العمل بوصفها من الشركاء الأقوياء أقوياء القادرة على البقاء في جهودنا المشتركة للتصدي للإرهاب.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بياني بتهنئة السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف على تولي قيادة مكتب مكافحة الإرهاب. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقدير وفدي له وللأمين العام على الانفتاح والشفافية خلال المشاورات الأوسع نطاقاً التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٩١/٧١ بتوافق الآراء بشأن إنشاء المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب. إن اتخاذ هذا القرار له دلالة رمزية تدل على أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ إجراءات موحدة تهدف إلى منع ممارسات وأساليب التطرف العنيف وجميع أشكال الإرهاب، الأمر الذي يدمّر قيم الكرامة الإنسانية والسلام والأمن في حدّ ذاتها.

يمثل الإرهاب والتطرف العنيف أعمق التهديدات للتقدم البشري وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا اليوم، يتصاعد التطرف العنيف والإرهاب وساعدا في ظهور أزمات إنسانية لم يسبق لها مثيل حيث يضطر ملايين الأشخاص إلى الفرار من ديارهم. لقد أضحى الإرهاب أكثر تفشياً. وبينما نجهد من أجل احتواء جميع أشكال التهديدات، ما فتئنا نرى تهديدات جديدة وأكثر تعقيداً في جميع أنحاء العالم. إن الحاجة الملحة لتنفيذ أعمال ملموسة من أجل منع الإرهاب ومكافحته أصبحت ضرورية أكثر.

تدين ملديف جميع أفعال وأساليب وممارسات التطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، أياً كان فاعلها

وبغض النظر عن أسبابها. لقد شرعت حكومة ملديف في تنفيذ عدد من الإجراءات الملموسة لكبح المقاتلين الإرهابيين الأجانب وضمان سلامة وأمن جميع أبناء الملديف. وتمشياً مع هذه السياسة، سنّت ملديف في عام ٢٠١٥ قانوناً لمكافحة الإرهاب بقصد جعل السفر إلى الخارج للقتال في الحروب الإرهابية جريمة جنائية خطيرة لأي ملديفي.

ما برحت الحكومة متيقظة في رصد الأعمال الإرهابية المشتبه فيها. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة أيضاً قانوناً لتجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ملديف. وتوفر هذه الأعمال الرئيسية إطاراً متيناً، يركز على التدابير الوقائية للتصدي للتطرف العنيف. إن المركز الوطني لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ في شباط/فبراير ٢٠١٦ مكلف بصفته السلطة الوطنية الرائدة لتنسيق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي عام ٢٠١٦، نظم المركز أول اجتماع دولي تعقده ملديف بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ويجري العمل حاليا لعقد الاجتماع الثاني.

وتعتقد ملديف أنه يجب مضاعفة الجهود المُوحدة لمكافحة التطرف من أجل ضمان تحقيق نصر دائم على التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، فإن ملديف على ثقة بأن الهيكل الجديد لمكافحة الإرهاب سيُعزز التنسيق على نحو أفضل فيما بين الأنشطة المتصلة بمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع تمكينها من التصدي بفعالية للأسباب الجذرية التي تُولّد الإرهاب والتطرف العنيف. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يُبقي المكتب الجديد على نهج شامل يدعم التنفيذ المتوازن للاستراتيجية عبر نطاق الركائز الأربع كلها.

وتعتقد ملديف أنه ينبغي ألا يكون هناك مكان للتطرف العنيف والإرهاب في المجتمعات الحديثة. كما ينبغي محاسبة الجناة وتمكين الضحايا. ونرى أن أفضل وأقوى دفاع ضد الإرهاب سيكون بالتصدي لهذا التهديد من خلال جبهة موحدة وهو بالضبط ما نقوم به هنا اليوم. وتظل ملديف ملتزمة وعلى أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في هذا المجال، وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل معا من أجل تحسين ومواصلة هذه الرحلة المستمرة ١٠ سنوات بغية توفير بيئة سلمية تنمو وتترعرع في كنفها الأجيال القادمة.

السيد صيقل (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إننا نشكر الأمين العام على جهوده المتفانية للوفاء بالتزامه المتمثل في إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يمثل في نظرنا أحد الركائز الرئيسية لخطة الإصلاح. كما نهنئ السفير فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لقيادة هذا المكتب الهام. ونتطلع إلى العمل على نحو وثيق معه ،ومع فريقه، للنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

يُعدّ التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف واحدا من أخطر التهديدات المحدقة بنظام دولي يسوده الاستقرار والسلام. وعلى مدى السنوات الأخيرة، توسع حجم النشاط الإرهابي وبلغ مستويات جديدة تتعدى الحدود والمناطق والقارات. إذ لايزال أعداء البشرية يروعون المجتمعات المحلية ويقوضون سيادة القانون وينتهكون حقوق الإنسان الأساسية ويعطلون مجرى حياة الناس العاديين. ما من بلد ذاق أهوال الإرهاب أكثر من بلدي، أفغانستان. فقد تصدّر شعبنا الكفاح العالمي ضد الإرهاب لأكثر من عقدين من الزمن. وفي ذلك الكفاح، ضحّى الآلاف من مواطنينا، ومن قوات أمننا الوطني، والزعماء القبليين والدينيين والسياسيين وغيرهم من أفراد المجتمع بحياتهم من أجل تحقيق السلام في بلدنا والنهوض بالأمن العالمي.

وبالنسبة لنا، فإن مكافحة الإرهاب كانت الأساس الذي استندت إليه شراكتنا مع المجتمع العالمي من أجل تحقيق

الاستقرار والازدهار في أفغانستان. وعلى مرّ السنوات، فقد نجحنا في تحقيق تقدم كبير على الصعيد الأمني، والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ونتج عن هذا كله نشوء أفغانستان جديدة. وفي هذه اللحظة بالذات، فإن قوات الأمن الوطني الأفغانية تحارب ببسالة شبكة من الجماعات الإرهابية الإقليمية والدولية التي قصدت أفغانستان لزعزعة استقرار بلدنا. على سبيل المثال لا الحصر، فإننا نواجه حركة طالبان وتنظيم داعش وتنظيم القاعدة، وجماعة عسكر طيبة وعسكر جنجوي والحركة الإسلامية لأوزبكستان.

وعلى الرغم من القيود اللوجستية القائمة، فإن قوات الأمن قد ألحقت خسائر فادحة بتلك الجماعات وحالت دون تمكينها من بسط سيطرتها على الأراضي. وعليه، لجأت تلك الجماعات إلى ارتكاب اعتداءات وحشية ضد المدنيين في المناطق المكتظة بالسكان، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي لي أن أشير إلى بعض أحدث الأعمال الوحشية التي اقترفتها طالبان. في وقت سابق من هذا الأسبوع، هاجمت حركة طالبان مستشفى يقع في مقاطعة غور الغربية، مما أسفر عن مقتل زهاء ٤٠ شخصا، معظمهم من المدنيين. وبعد ذلك بيوم واحد، قامت بمهاجمة حافلة تُقل موظفين من الشباب المتعلم في كابل، مما أسفر عن قتل وإصابة أكثر من ٧٠ شخصا بالغة. وفي ٣١ أيار/مايو، انفجرت شاحنة ملغومة في قلب العاصمة فحصدت أرواح ١٥٠ شخصا وخلفت أكثر من ٥٠٠ مصاب بجروح بالغة.

بات الإرهاب وسفك الدماء أمرا كثير الحدوث في أفغانستان، وما عزز ذلك إلاّ ملاذات الإرهابيين ومعاقلهم الآمنة في منطقتنا، التي تُولّد جماعات متطرفة تحظى بالدعم ويتم إيفادها إلى بلدي لتنفيذ خططها الشريرة. غير أن شعبنا وقوات أمننا لن تسمح أبدا لأعداء السلام في بلدنا بتعطيل مسيرتنا نحو السلام والاستقرار والتنمية. بل سنواصل كفاحنا الطويل الأمد ضد هذا التهديد بثبات وعزيمة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى شركائنا الدوليين، بمن فيهم الأمم المتحدة من أجل مواصلة الوقوف إلى جانبنا في إطار مساعينا المشتركة.

وخارج ساحة المعركة، فإننا نعمل بجد لتشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي لدحر الإرهاب والعمل على تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة. في ٦ حزيران/يونيه، في خضم المذبحة التي خلفها الهجوم الشنيع قبل أيام قليلة، عقدنا مؤتمر عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والتعاون، التي جمعت ٢٦ بلدا ومنظمة لتنسيق الجهود الرامية إلى إنهاء الدورة المدمرة للإرهاب والتطرف والتمرد في منطقتنا. وعلاوة على ذلك، فإننا نتعاون أيضا مع جيراننا الأقربين والأبعدين بشأن مسائل مكافحة الإرهاب في إطار عملية قلب آسيا التي سيعقد اجتماعها الوزاري المقبل في باكو في وقت لاحق من هذا العام.

وقد اتخذنا مؤخرا تدابير جديدة لتنفيذ التشريعات الوطنية وتعزيزها للوفاء بأحكام مختلف المعاهدات والاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). كما عدلنا قانوننا الجنائي لتوحيد جميع التشريعات الجنائية في أفغانستان وضمان أنها متواءمة على نحو أفضل مع مختلف قرارات مجلس الأمن.

وفي مجال إنفاذ القانون ومراقبة الحدود، يضطلع مجلس الأمن الوطني حاليا بقيادة الجهود المشتركة فيما بين الوكالات بشأن استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب وخطة عملنا الوطنية. أما في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، فقد قمنا بوضع آليات جديدة في إطار مؤسسي لمنع تدفق العملة غير المنظمة. ونتيجة لذلك، أقرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية امتثال أفغانستان لمعاييرها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويكشف المستوى الحالي للتهديد الإرهابي في جميع أنحاء العالم عن حقيقة جلية مفادها أن الكفاح الجماعي الذي يشنه المجتمع الدولي ضد الإرهاب كان بطيئا وغير كامل وغير كاف، مقارنة بالتحديات المطروحة.

وهذا في رأينا نتيجة لعوامل مختلفة: ضعف تنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات، وعدم كفاية مستويات التنسيق بشأن مسائل مكافحة الإرهاب في إطار منظمة الأمم المتحدة ومع الدول؛ وعدم كفاية قدرات الدول التشغيلية والتقنية؛ وفي بعض الحالات، عدم بذل جهد حقيقي من جانب البعض في مكافحة الإرهاب بشكل ملموس وبحسن نية، سواء في ميدان المعركة أو في مجال سن وتنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. يجب عكس اتجاه هذه العقبات إذا أردنا تحويل التيار ضد الجماعات الإرهابية في مختلف أرجاء العالم، ولا سيما في منطقتنا.

إن معالجة مشكلة الملاذات الآمنة للإرهابيين ضرورة أساسية لتحقيق أي قدر من النجاح في مكافحة الإرهاب العالمي. هذه الظاهرة لا تزال تشكل محركا رئيسيا للإرهاب والتطرف العنيف. وهذه المسألة معترف بها في الركيزة الثانية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦). ونعتقد، في هذا الصدد، أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بعمل المزيد لضمان أن تتقيد الدول بالالتزامات المعلنة وتنفذها، وفقا للقانون الدولي والتقيد بميثاق الأمم المتحدة.

ويمثل إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب فرصة فريدة لتغيير الحسابات والمساعدة على تيسير تغيير حقيقي وملموس في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وسيكون من المهم للغاية كفالة أن يعمل مكتب مكافحة الإرهاب بولاية واضحة وقوية ويتمتع بثقة الدول الأعضاء الكاملة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تجنب الجهود الرامية إلى إضعاف عمل المكتب. وعلى الرغم من أنه سيعمل في إطار الجمعية العامة، ينبغي عليه كذلك أن يتعاون وينسق أنشطته مع مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا يقتصر هذا التعاون على تقديم المساعدة التقنية فحسب، بل وأن يشمل القضايا الأخرى الضرورية لنهج ناجح في مكافحة الإرهاب.

أخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، تدعو أفغانستان إلى التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، وهو ما يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز هيكل المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

في الختام، أود إعادة التأكيد على التزامنا الراسخ بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، قاومنا الإرهاب وكافحنا ضده، بشعور عميق بالاعتزاز الوطني. وقد كان هذا الكفاح وسيظل جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لمجتمعنا، ونحن نقف ملتزمين أكثر من أي وقت مضى بدحر هذا الخطر العالمي لصالح البشرية بفعالية وحزم.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشارك الآخرين، باسم المملكة المتحدة، في الترحيب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب وفي تهنئة السفير فلاديمير فورونكوف على تعيينه وكيلا للأمين العام.

في البداية، أشكر الأمين العام على هذا، وهو أول إصلاح هيكلي رئيسي يجريه في الأمم المتحدة. يمثل إنشاء هذا المكتب الجديد خطوة إلى الأمام في الطريقة التي نعالج بها آفة الإرهاب العالمية. وهو الخطوة الأولى ضمن خطوات عديدة. لم نبرح

ننادي منذ فترة بأن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى التصدي بشكل أكثر تنسيقا واستراتيجية وتأثيرا للتهديدات الإرهابية التي نشهدها اليوم. للمكتب الجديد إمكانات كبيرة لدعم هذا التغيير الرئيسي. والآن يجب عليه أن ينجز العمل الشاق الذي يبدأ اليوم.

ولكي ينجح هذا الجهد، تعتقد المملكة المتحدة أن منع التطرف العنيف يجب أن يكمن في صميم عمل هذا المكتب الجديد، تماما كما هو في صميم ولايته. فمن المستحيل اتباع نهج متوازن في مكافحة الإرهاب من جانب الأمم المتحدة بدون التقدير السليم للمنع. إننا نعتقد أن خبرات الأمم المتحدة ومواردها تتناسب على نحو مثالي مع التحدي الذي يشكله التطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى فهم الكيفية التي تصب بها التنمية وحقوق الإنسان والتعليم ونوع الجنس وغير ذلك من جداول أعمال الأمم المتحدة في مخاطر الإرهاب في المجتمعات المحلية الضعيفة. وهذا لا يعني أن كل تدخل للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم يمكن أن يتعلق أو ينبغي أن يتعلق بالمنع، غير أن لمعظمه صلة مبررة بالمنع. وكحد أدنى، يجب أن نتجنب التسبب في الضرر عن غير قصد – وهو خطر حقيقي جدا إذا غابت الخبرات المتعلقة بالمنع تماما عن البرمجة في الأمم المتحدة.

فبمنع التطرف العنيف، تسنح للأمم المتحدة فرصة لا تسنح إلا من جيل إلى جيل لحماية العالم من الدعوة القاتلة إلى الإرهاب. إن الدول مدينة لمواطنيها والأمم المتحدة مدينة للعالم بأن تخصص الموارد والجهود لهذا الكفاح.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خالص امتناني لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد بيتر تومسون، وللأمين العام أنطونيو غوتيريش ولهيئات الأمم المتحدة على التزامهم الذي لا يكل بمنع الإرهاب والتطرف العنيف ووضع حد لهما.

وترحب كازاخستان، بشكل خاص، بمبادرة إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبتعيين رئيسه، السيد فلاديمير فورونكوف، الذي ستمضي بنا قيادته إلى الأمام. نحن نعتقد أن مواصلة تنفيذ إصلاحات هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما بدأه الأمين العام، ستسفر عن استجابة وتنسيق أكثر تحديدا لمكافحة الإرهاب، الذي يشكل تحديا مستمرا لنا بأساليبه وتكتيكاته سريعة التغير. ونرى أن التمثيل الجغرافي المتوازن للهيكل الجديد سيولد أنشطة شجاعة وخلاقة للأمم المتحدة مع إحداث تأثير حقيقي ونتائج طويلة الأمد.

والمشكلة المتنامية التي تواجهها الدول الأعضاء هي عودة المتطرفين المتشددين بعد تجنيدهم في مناطق النزاع وضلوعهم في أعمال عدائية وحشية. لذلك، من المهم للبلدان أن تتخذ تدابير فعالة للتصدي للأنشطة التخريبية للمقاتلين العائدين وكذلك العمل على اجتثاث نزعة التطرف منهم لاحقا وإدماجهم التدريجي في الحياة المدنية. وسيتطلب تزايد عدد المقاتلات الإرهابيات الأجنبيات برامج خاصة لتلبية احتياجاتهن الخاصة وإعادة تأهيلهن.

كما يحتاج مكتب مكافحة الإرهاب أن يولي اهتماما خاصا لمنع الاستخدام واسع النطاق والمكثف لشبكة الإنترنت من جانب الجماعات الإرهابية في تجنيد مواطنين أبرياء ونشر الأيديولوجية المتطرفة من أجل توسيع نطاق تغذية نزعة التطرف لدى السكان، ولا سيما الشباب. وينبغي استخدام تكنولوجيات المعلومات من أجل التصدي للخطاب السلبي، وتوعية الشباب بهذه الآفات والترويج بدلا من ذلك لأفكار التسامح والنوايا الحسنة. وينبغي الاستفادة منه من خلال جهود متعددة الأطراف منسقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ترمي إلى تعزيز الوئام وحسن النية لدعم تدابير الأمين العام.

لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الإقليمية الشاسعة لآسيا الوسطى إلا إذا قمنا بتعبئة إمكانات الهياكل

الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجهات الأخرى بالعمل عن كثب مع هياكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول والمنظمات الأخرى والشركاء. ومطلوب منا كذلك تطوير قدرة استجابة سريعة لحالات الطوارئ، ووضع استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الهجمات على التشكيلة الواسعة المعقدة للهياكل الأساسية الحيوية. والفئة الأخيرة معرضة للخطر بوجه خاص اليوم لأنها تعمل بتكنولوجيا المعلومات وترتبط بأنظمة الطاقة ارتباطا وثيقا في عالم تسوده العولمة.

وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري أن نكفل على أوسع نطاق ممكن تنفيذ الآليات والصكوك المتعددة الأطراف لمكافحة تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن الضروري بالقدر ذاته قطع قنوات الدعم المالي للأنشطة الإرهابية بواسطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والموارد الطبيعية والمشغولات اليدوية للتراث الثقافي. وكازاخستان على استعداد لتعزيز وتوسيع التعاون في هذا المجال الذي تشتد الحاجة إليه.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ تبرعت كازاخستان بمبالغ مالية لصندوق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بهدف إنشاء مشروع لدعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وقد فعلنا ذلك بهدف مواصلة تحسين الشراكات في آلية مكافحة الإرهاب. ومن شأن التعاون والشراكات هذه أن يساعدا على التصدي لتلك التهديدات بقدر أكبر من الفعالية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويذكر وفد بلدي، هنا، مبادرات رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نازاربايف، الذي اقترح في جلسة الجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13)، إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان الغرض من ذلك التحالف إنشاء آلية موحدة لرصد واحتجاز وتسليم جميع المدانين بارتكاب جرائم الإرهاب والتطرف، فضلا عن وضع قائمة موحدة للمنظمات الإرهابية.

ونحن على اقتناع بالأهمية البالغة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والوطني لتعزيز السلام والأمن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكازاخستان على أهبة الاستعداد لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى بناء قدرات الدول الأعضاء عبر تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على جهوده الدؤوبة في تطوير نهج الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

ونتقدم بالتهنئة إلى السيد فلاديمير فورونكوف لتعيينه وكيلا للأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التعاون اليوم أكثر من أي وقت مضى ضد كل من يدعم ويمول الجماعات الإرهابية. وتحقيقا لهذه الغاية نحن نثق بأن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب سيعمل على تعزيز التعاون بين الدول ومختلف أجهزة الأمم المتحدة. كما نحث المكتب على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشكل متوازن، والتركيز على نهج الوقاية إلى جانب تعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب لتبادل أفضل الخبرات والممارسات في هذا المجال.

ومن جانبنا، فإن دولة الإمارات تحرص على العمل مع مجموعة من الشركاء الإقليميين والدوليين لمكافحة داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، وتشارك بفاعلية في التحالف العالمي

لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بهدف القضاء عليه. كما إنه من الضروري الحرص على تبادل أفضل الخبرات والممارسات والمساعدة في بناء القدرات وتعزيز الاستقرار والإعمار.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، قدّمت بلادي أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي للمساهمة في إعادة إعمار مدينة الموصل، ومنحت مؤخرا مبلغ ٣٥٠ ألف دولار أمريكي إلى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد بات من الضروري أن نطور من أساليبنا لمكافحة الطرق الجديدة التي يستخدمها المتطرفون للتجنيد. فقد أنشأنا بالتعاون مع الولايات المتحدة ”مركز صواب“ الذي يهدف إلى نشر الوعي ومكافحة الرسائل المتطرفة عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

إن ٥٠ في المائة من المجتمعات العربية تقع أعمارهم تحت سن الخامسة والعشرين عاما، ولذلك فإن من الضروري التركيز على مشاركة الشباب في بناء مجتمعاتنا وتوفير الفرص لهم كيلا يكونوا عُرضة للجماعات المتطرفة. وحرصت بلادي على تعيين وزيرة شابة بلغ عمرها عند تعيينها ٢٢ عاما لإشراك الشباب في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى تعيين وزيرة للتسامح تعمل على تعزيز التسامح والتعايش والسلام واحترام الأديان والثقافات التي تشكل عالمنا الواحد.

علاوة على ذلك، يُعدُّ تمكين المرأة أحد التدابير الرئيسية لمواجهة السرد المتطرف والجماعات الإرهابية. وعليه، قدّمت دولة الإمارات الدعم إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز مشاركة المرأة وتعميم المنظور الجنساني في جميع جهود مكافحة الإرهاب.

ولا يمكن لأي دولة أن تعمل بمعزل عن باقي الدول لمكافحة الإرهاب والتطرف. ولذلك فقد جمع مؤتمر قمة الرياض التاريخي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٧ أكثر من ٥٥ دولة عربية وإسلامية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل توثيق التعاون وتحسين التنسيق لمحاربة قوى التطرف وتحقيق الأمن والاستقرار العالميين.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى العمل مع وكيل الأمين العام السيد فورنكوف، ونؤكد على دعمنا الكامل للمكتب لنتمكن جميعا من مكافحة التطرف واجتثاث الإرهاب من جذوره.

السيدة سيغورأوردوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من التقارير المتواصلة عن الاعتداءات الإرهابية التي لا تزال تعصف بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم، لا يزال بإمكاننا أن نستمد بعض التشجيع من التقدم المحرز في تنسيق الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة العصرية.

وأود بداية، أن أعرب عن تقديري للأمين العام لقيادته الفعالة في الاستفادة من الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتتسم جهوده الرامية إلى ترشيد هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بطابع عملي. وعلاوة على ذلك، فقد كانت تلك العملية شفافة شاملة وفعالة للغاية. وهذا أمر أساسي لحشد التأييد العالمي بين الدول الأعضاء.

لقد أنشئ مكتب مكافحة الإرهاب باتخاذ القرار ٢٩١/٧١ في حزيران/يونيه. وأود أن أهنئ السفير فرونكوف على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام ورئيس المكتب، وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بهذا الدور الهام. ومن الأهمية بمكان أن يكفل مكتب مكافحة الإرهاب التنفيذ المتوازن والفعال لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويكتسي إدراج المنع عبر خطة منع التطرف العنيف أهمية بالغة. ويوفر تركيز المكتب على قيم التسامح والتعددية المكونات اللازمة لبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. ويجب علينا أيضا كفالة اتساق جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب مع القانون الدولي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ومن الأهمية بمكان أن تبدي الأمم المتحدة وحدة الهدف في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. ونتطلع إلى حدوث تحسُّن في التنسيق العام والمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء عقب الإصلاحات التي يعتزم إجراؤها الأمين العام. ونؤيد أيضا إرساء الأمين العام مقترحاته على سياق أوسع من الإصلاحات التي يعتزم إجراؤها في ميادين السلام والأمن والتنمية. ويقينا أن للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة دورا رئيسيا يؤديه في التصدي للعوامل المحركة للإرهاب. وبوسع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن تسهم إسهاما كبيرا في معالجة أسباب الإرهاب والتطرف العنيف إذا ما نُفِّذت على النحو المطلوب.

السيد زانغ ديانبن (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام غوتيريش وإلى الأمانة العامة على جهودهم الرامية إلى النهوض بإصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وترحب الصين بتعيين الأمين العام للسفير فورونكوف بصفة وكيل الأمين العام ليرأس مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، ويجب مكافحته باستخدام مجموعة وحيدة من المعايير. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو ثقافة بعينها. ويتعين على الأمم المتحدة تعزيز تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب مع العضوية الأوسع والمجتمع الدولي، ولا سيما بهدف مساعدة البلدان على بناء القدرة في مجال مكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين منظومة الأمم المتحدة في مواصلة تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب بهدف تحسين مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بطريقة متوازنة.

ومع جهود إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تتطلع الصين إلى أن تبدأ الرؤية الجديدة للأمين العام ومكتب مكافحة الإرهاب بداية جيدة. وفي سياق هذا الإصلاح، نحث على التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في ممارسة الإدارة الجيدة للمنظمة وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة وإقامة التآزر مع تحسين الكفاءة وتتبع وثيق للتطورات الجديدة، مثل ظاهرة استخدام الإرهابيين للإنترنت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أنشطتهم.

ولا بدّ من احترام تقسيم المهام بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب. إن دعم وتعاون الدول الأعضاء أمور لا غنى عنها في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وتتطلع الصين إلى تعزيز الأمم المتحدة للاتصالات والتنسيق مع أعضائها من أجل بناء قاعدة دعم عريضة وتمهيد الطريق قدما لأشكال مقبلة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد بيجيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نضم صوتنا إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة، وكذلك إلى الأمين العام على تقريره (A/٧١/٨٥٨). ونود أن نعرب عن تأييدنا التام لالتزام الأمين العام بتكييف منظومة الأمم المتحدة مع خطر الإرهاب الذي يتطوّر باستمرار. إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يمثل إصلاحاً مؤسسياً رئيسياً. ونرحب بتعيين وكيل الأمين العام الجديد، السفير فرونكوف، ونتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة. وأود أن أكرر آراءنا بشأن المكتب الجديد.

ينبغي أن تكون مهمتنا الرئيسية هي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك بناء القدرات، بناء على طلبها بهدف تحقيق التنفيذ المتوازن للاستراتيجية عبر نطاق ركائزها الأربع ينبغي أن تكون مهمتنا الرئيسية. في هذا الصدد، وفي حين أن الأنشطة الرامية إلى منع التطرف العنيف وتطرف الأفراد ضرورية، تظلّ تدابير مكافحة الإرهاب وبناء قدرات الدول أمراً حاسم الأهمية لبلوغ تلك الغاية. وينبغي أن تركّز تدابير المنع على مكافحة التعصب والإقصاء الاجتماعي وجميع أشكال

كره الأجانب. وينبغي أن يسعى الكيان الجديد إلى إقامة حوار منتظم ووثيق مع الدول الأعضاء. وينبغي أن يبقي على آليات التنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية بما أن مسألة الإرهاب لا يمكن معالجتها بمعزل عن سياقها السياسي. إن زيادة تبسيط أنشطة مكافحة الإرهاب والتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أمران ضروريان أيضاً. وسيعالج المكتب الجديد المسائل الحساسة، التي نحن متأكدون من أنه سيُعالجها بالعناية الواجبة. وفي هذا الصدد، لا تزال تركيا ملتزمة بالإسهام في عمل المكتب.

وتؤكد الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في جميع أنحاء العالم أنه لا يوجد بلد في مأمن من هذا التهديد. ونشيد بذكرى جميع ضحايا الإرهاب، بما في ذلك ضحايا الهجمات الأخيرة التي وقعت في نيجيريا وباكستان وأفغانستان. لقد شهدت تركيا أيضاً وجه الإرهاب الذي لا يرحم من حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب وتنظيم داعش وحزب التحرير الشعبي الثوري. سيتواصل كفاحنا ضد تلك المنظمات الإرهابية بعزم كامل.

والتعاون الفعال الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف مطلوب للتعامل مع الإرهاب. إن وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى صفوف داعش جزء لا يتجزأ من جهودنا. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتخذنا مبادرة في كل من التدابير المادية والتكنولوجية، بما في ذلك إنشاء قائمة الممنوعين من الدخول، التي تشمل الآن أسماء أكثر من ٠٠٠ ٥٣ شخص، ووحدات لتحليل المخاطر في المطارات وعمليات النقل، مما منع دخول أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص يشتبه في أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب. وقد تم ترحيل أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص في هذا السياق. وعلاوة على ذلك، فإن ما يقرب من ٠٠٠ ٨ شخص يعملون مع تنظيم داعش وجبهة النصرة والقاعدة، من بينهم نحو ٥٠٠ ٣ أجنبي قد احتجزوا وأكثر من ٦٠٠ ٢ من الأفراد المرتبطين بتلك التنظيمات هم قيد الاعتقال.

بيد أن العمليات العسكرية الأخيرة في سورية والعراق قد أدت إلى انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق نزاع أخرى وبلدان ثالثة وبلدانهم الأصلية. وفي هذا السياق، يكون لسرعة تبادل المعلومات وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون الحقيقي بالغ الأهمية.

وفي كفاحنا ضد داعش، ينبغي ألا نستبدل تنظيماً إرهابياً بآخر. فاعتماد نهج انتقائي يأتي بنتائج عكسية. وليس هناك إرهابيون أشرار وآخرون أخيار. ولا يمكن إضفاء الشرعية على أي تنظيم إرهابي لأنه يحارب تنظيماً إرهابياً آخر. وفي هذا الصدد، لا يسعنا أن نكرر في الرقة الأخطاء التي ارتكبت في منبج.

وأخيراً وليس آخراً، قد تختلف العوامل المحركة للعملية المؤدية إلى الإرهاب. والنزاعات التي طال أمدها تغذّي الظروف المؤدية إلى الإرهاب. ويسهم في تهيئة هذه الظروف انعدام سيادة القانون؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والتمييز لأسباب تتعلق بالعرق والقومية والدين، بما في ذلك كراهية الإسلام؛ والاستبعاد السياسي والتهميش الاجتماعي الاقتصادي. وينبغي لنا أن نسترشد دائماً في الجهود التي نبذلها بالمبدأ القائل بأن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الأمين العام على اهتمامه الحثيث بتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة منذ توليه مهامه أميناً عاماً لهذه المنظمة، كما أشكره على مساهمته في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال ركائزها الأربع، بطريقة متوازنة شاملة.

وكذلك مشاركة الدول الأعضاء في مشاورات مستمرة كان من نتائجها تأسيس مكتب مكافحة الإرهاب. وبهذه المناسبة، أود أن أرحب بالسفير فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب مكافحة الإرهاب، متمنياً له التوفيق في مهام عمله الجديد، ساعياً إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في الأمم المتحدة وشركائها العاملين في جميع أنشطة مكافحة الإرهاب، وإننا نتعهّد بوضع كل قدراتنا في خدمة التعاون مع وكيل الأمين العام ومكتب مكافحة الإرهاب. سوف نسعى سوياً إلى العمل على تطوير الأعمال التي أنجزها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومراعاة إعطاء الأولوية لجهود بناء القدرات وزيادة عدد الشركاء المانحين بالمركز.

إن تنظيم أنشطة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وتوحيد الجهود يحظى باهتمام مشترك وينبغي أن ينعكس إيجابياً على منظومة الأمم المتحدة وشركائها الذين تسعى الأمم المتحدة إلى التعاون معهم في هذا المجال. فمكافحة الإرهاب مسؤولية دولية مشتركة تتطلب جهوداً حثيثة ومتواصلة من خلال العمل الجماعي والتنسيق والتعاون بين الدول والمراكز المتخصصة في سبيل مكافحة الإرهاب ومواجهة تداعياته، ووضع برامج ومشاريع مدروسة لتنفيذها في إطار الأهداف المشتركة والركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب،

مما سيحقق الكثير من النجاحات لمعالجة العديد من التحديات الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

إن من الأمور الهامة التي ينبغي عدم التغاضي عنها هو التأكيد على عدم الربط بين الإرهاب وبين أي عقيدة أو دين أو عرف أو شعب. إن المملكة العربية السعودية تدين بلا تحفظ جميع الأعمال الإرهابية أيا كان مبررها أو ضحاياها، وتدين كل الدول والجماعات والأفراد الذين يمارسون الإرهاب، أو يتغاضون عنه أو يساعدون على تمويله. وإننا نؤمن بأنه ليس هناك أي مبرر أو مسوغ للأعمال الإرهابية، ولا بد لنا أن نضع نصب أعيننا أن الحرب ضد الإرهاب حرب طويلة المدى، وأنها لا يمكن أن تقتصر أبدا على الوسائل الأمنية بل إن جانبيها الفكري والعقدي هامان ومفصليان، إذا أردنا لجهود مكافحة الإرهاب أن تنجح، ولمنابعه أن تجف.

ومن هذا المنطلق، بذلت المملكة العربية السعودية جهودا مضاعفة لم تقتصر على النواحي الأمنية بل تجاوزتها لمجابهة الفكر المتطرف العنيف، ومن ذلك إنشاء مركز ”اعتدال“ وما سبقته من جهود نالت الاستحسان العالمي مثل مراكز المناصحة والرعاية، وكانت هذه المراكز قدوة ومبادرة خلاقة في سبيل إعادة تأهيل المتطرفين ومنع التطرف.

وفي قلب هذه الجهود ضرورة العمل على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وأهمها الاحتلال الأجنبي، والتهميش والإقصاء، ونشر الفكر الطائفي، وهي أمور تستوجب العمل الدولي المشترك والتنسيق وتضافر الجهود للوصول إلى النتائج المرجوة. وضمن هذا الإطار، عمل بلدي على السعي إلى تأسيس مركز مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، باعتباره المظلة التي تجمع جهود العالم في هذا الشأن، وسوف يستمر بلدي في دعم هذا المركز ويدعو جميع الدول إلى المساعدة في تنفيذ برامجه، وتحقيق أهدافه.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تؤكد الأرجنتين إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن الأعمال الإرهابية لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل وتشكل تهديدا للحياة البشرية وتقوض استقرار البلدان وتوطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن جهود الأرجنتين الرامية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه، تستند إلى الاحترام التام لسيادة القانون والضمانات الأساسية التي يكفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد وقعت الأرجنتين ضحية

للإرهاب الدولي مرتين، في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وقد أحيينا في ١٨ تموز/يوليه، الذكرى السنوية الثالثة والعشرين لهجوم ١٩٩٤ على مقر الرابطة الأرجنتينية – الإسرائيلية المشتركة. ولهذا السبب، كان بلدي من بين أوائل البلدان التي وجهت الانتباه إلى أهمية ضمان وضع المجتمع الدولي تعاريف واضحة يمكن أن تساعد على إرساء الأسس لسياسة التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب يقوض قيم ومبادئ الدول وديمقراطيتنا وحرياتنا، ولهذا السبب، تتطلب مكافحته اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد يقوم على التعاون الواسع النطاق، إذا أردنا أن نتصدى له بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن التصدي للإرهاب من خلال تدابير الدفاع والأمن وحدها، بل يجب أن يستند ذلك، إلى نهج شامل، مثل النهج الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على أساس التنفيذ المتوازن للأركان الأربعة للاستراتيجية، والاحترام التام للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

وأود أن أؤكد التزام بلدي الثابت بالاستراتيجية وبالقرارات المتخذة في إطار استعراضها الذي يشمل قيم ومبادئ الأمم المتحدة التي يرتكز عليها الأرجنتين بشأن مكافحة الإرهاب، فضلا عن شمول الأوجه الجديدة للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، التي اتسما بها خلال السنوات الأخيرة.

وأود بصفة خاصة أن أؤكد على السرعة والفعالية اللتين قرر بهما الأمين العام الاضطلاع بالولاية المنصوص عليها في الفقرة ٧٠ من القرار ٢٩١/٧٠ المعنون ”استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“، الذي كان لبلدي شرف المشاركة في تيسيره مع أيسلندا في العام الماضي. ويشكل إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خطوة في الاتجاه الصحيح لتحسين تنسيق واتساق أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المجالات التي تمثلها الركائز الأربع للاستراتيجية، فضلا عن قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء وتعبئة الموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف الذي يؤدي إليه. ونرحب بتعيين السيد فورونكوف لرئاسة المكتب، ونود أن نؤكد له تعاون وفد بلدي الكامل في المهام الذي تنتظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.